إم سي بي بنك ليمتد – فرع الإمارات العربية المتحدة

التقرير والبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

تخضع هذه البيانات المالية المدققة لموافقة المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

إم سي بي بنك ليمتد – فرع الإمارات العربية المتحدة

التقرير والبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

المحتويات	صفحات
تقرير مدقق الحسابات المستقل	١ - ٣
بيان المركز المالي	٤
بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر	٥
بيان التغيرات في حقوق الملكية	٦
بيان التدفقات النقدية	٧
إيضاحات حول البيانات المالية	٨ - ٥١

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
بناية ٣، الطابق ٦
إعمار سكوير
داون تاون دبي
ص.ب: ٤٢٥٤
دبي
الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٨٨٨٨ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
فاكس: ٨٨٩٩ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
www.deloitte.com

مدقق الحسابات المستقل

المركز الرئيسي
إم سي بي بنك ليمتد – فرع الإمارات العربية المتحدة
دبي
الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية **لـ إم سي بي بنك ليمتد – فرع الإمارات العربية المتحدة، دبي، الإمارات العربية المتحدة** ("الفرع")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، متضمنة ملخصًا للسياسات المحاسبية الهامة وإيضاحات تفسيرية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للفرع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ("المعايير الدولية للتدقيق"). إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة *مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية* الواردة بتقريرنا. كما أننا مستقلون عن الفرع وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" ووفقا للمتطلبات الأخلاقية الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية للفرع. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفق تلك المتطلبات ووفق قواعد السلوك للمحاسبين المهنين. نعتقد أن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا لرأينا.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن إدارة الفرع مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وطبقًا للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، وعن تلك الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة أنها ضرورية لتتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة الفرع على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية أعمال الفرع أو وقف أعماله أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

تتحمل الإدارة المسؤولية عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للفرع.

يتبع؛؛؛

السادة أكبر أحمد (١١٤١)، أنيس صادق (٥٢١)، سينثيا كوربي (٩٩٥)، جورج نجم (٨٠٩)، محمد جلاد (١١٦٤)، محمد خميس التح (٧١٧)، موسى الرمحي (٨٧٢)، معتصم موسى الدجاني (٧٢٦)، عباده محمد وليد القوتلي (١٠٥٦)، راما بادمانابها أشاريا (٧٠١)، سمير مدبك (٣٨٦) مدققو حسابات قانونيون مقيدون بجداول مدققي الحسابات بوزارة الاقتصاد، دولة الإمارات العربية المتحدة.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى المركز الرئيسي لـ إم سي بي بنك ليمتد – فرع الإمارات العربية المتحدة (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

تتمثل أغراض تدقيقنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائمًا أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع بشكل معقول تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

ومن ضمن عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الحس المهني والمحافظة على الشك المهني على مدار فترة التدقيق. ونقوم كذلك:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم والقيام بإجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث قد يشمل الاحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا جوهرية حول قدرة الفرع على الاستمرار وفقًا لمبدأ الاستمرارية. وفي حال استنتجنا وجود حالة جوهرية من عدم اليقين، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على بيّنات التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فقد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية إلى توقف أعمال الفرع على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها ومحتوياتها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تظهر العمليات والاحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع الإدارة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى المركز الرئيسي لـ إم سي بي بنك ليمتد – فرع الإمارات العربية المتحدة (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك، نفيد بما يلي عملًا بمقتضى القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥:

(١) أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛

(٢) تم إعداد البيانات المالية للفرع، من جميع النواحي الجوهرية، بما يتطابق مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥؛

(٣) أن الفرع قد احتفظ بدفاتر محاسبية نظامية؛

(٤) أن الفرع لم يشتري أو يستثمر في أي أسهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩؛

(٥) يظهر الإيضاح رقم ٩ حول البيانات المالية للفرع أهم معاملات الأطراف ذات العلاقة والشروط والأحكام التي بموجبها تم إبرام تلك المعاملات؛ و

(٦) أنه، طبقاً للمعلومات التي توافرت لنا، لم يتبين لنا ما يدعونا للاعتقاد بارتكاب الفرع خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ أي مخالفات للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، مما قد يؤثر تأثيرًا جوهريًا على أنشطته ومركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

وعلاوة على ما سبق، نود الإفادة أنه، عملًا بالمادة رقم ١١٤ من القانون الاتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٩، أننا قد حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

أكبر أحمد
سجل مدققي الحسابات رقم ١١٤١
٢٣ مارس ٢٠٢٠
دبي
الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	إيضاحات	٢٠١٩	٢٠١٨
		ألف درهم	ألف درهم
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	٥	**٥١٧,٨٢٧**	٢١٤,٦٧٦
ودائع وأرصدة مطلوبة من بنوك	٦	**١٩٩,٥٣١**	٢٤٢,٩٩١
قروض وسلف للعملاء	٧	**١١٦,٣٧٣**	٨٧,١٩٤
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	٨	**١٠,٩٨٥**	١٠,١٤٢
مطلوب من طرف ذو علاقة	٩	**٧,٣٣٢**	١٢
موجودات أخرى	١٠	**١,٤٠٥**	١,٤٧٨
موجودات غير ملموسة	١١	**-**	-
ممتلكات ومعدات	١٢	**٦٨٦**	٥٤٢
مجموع الموجودات		**٨٥٤,١٣٩**	٥٥٧,٠٣٥
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع العملاء	١٣	**٧٦١,٤٦٦**	٤٧٥,١٧٦
مطلوب لأطراف ذات علاقة	٩	**٩,٢٢٧**	٨,١٧٣
مطلوبات أخرى	١٤	**٥,١٠٧**	٣,٦٢١
ودائع وأرصدة مطلوبة لبنوك		**١٢٠**	٢٩٣
مجموع المطلوبات		**٧٧٥,٩٢٠**	٤٨٧,٢٦٣
حقوق الملكية			
رأس مال مخصص	٢٠	**٦٢,٥٢٩**	٦٢,٠٩٦
أرباح محتجزة		**١٢,٣١٤**	٥,٨٩٨
احتياطي قانوني	٢٠	**٢,١٩٠**	١,٣٤٥
احتياطي انخفاض القيمة	٢٠	**١,١٨٦**	-
احتياطي مخاطر الائتمان التنظيمي	٢٠	**-**	٤٣٣
مجموع حقوق الملكية		**٧٨,٢١٩**	٦٩,٧٧٢
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**٨٥٤,١٣٩**	٥٥٧,٠٣٥

.....

المدير الإقليمي–الإمارات العربية المتحدة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءًا لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية.

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	إيضاحات	٢٠١٩	٢٠١٨
		ألف درهم	ألف درهم
إيرادات الفوائد		**١١,٢٧٥**	٩,٨٦٦
مصاريف الفوائد		**(١,٣١٣)**	(٥٣٧)
صافي إيرادت الفوائد		**٩,٩٦٢**	٩,٣٢٩
إيرادات الرسوم والعمولات	١٥	**٧,٧٠٨**	٧,٤٤٧
إيرادات سعر الصرف الأجنبي		**١,٤٢١**	١,٥٥١
إيرادات أخرى		**١٠١**	-
الإيرادات التشغيلية		**١٩,١٩٢**	١٨,٣٢٧
مصاريف عمومية وإدارية	١٦	**(٨,٦٣٣)**	(٧,٥٥٤)
خسارة انخفاض القيمة على الموجودات المالية	١٧	**-**	(٥١٤)
الربح قبل الضريبة		**١٠,٥٥٩**	١٠,٢٥٩
مصروف ضريبة الدخل	١٨	**(٢,١١٢)**	(٢,١٥٥)
الربح بعد الضريبة ممثلًا مجموع الدخل الشامل للسنة		**٨,٤٤٧**	٨,١٠٤

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	رأس مال مخصص ألف درهم	أرباح محتجزة ألف درهم	احتياطي قانوني	احتياطي انخفاض القيمة العام التنظيمي ألف درهم	احتياطي مخاطر الائتمان التنظيمي ألف درهم	المجموع ألف درهم
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	٦١,٨٤٢	(١,٣٩٦)	٥٣٥	-	٦٨٧	٦١,٦٦٨
الربح بعد الضريبة متضمنًا إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	٨,١٠٤	-	-	-	٨,١٠٤
تحويل احتياطي مخاطر الائتمان التنظيمي	٢٥٤	-	-	-	(٢٥٤)	-
تحويل إلى احتياطي قانوني	-	(٨١٠)	٨١٠	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٦٢,٠٩٦	٥,٨٩٨	١,٣٤٥	-	٤٣٣	٦٩,٧٧٢
الربح بعد الضريبة متضمنًا إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	٨,٤٤٧	-	-	-	٨,٤٤٧
تحويل احتياطي مخاطر الائتمان التنظيمي	٤٣٣	-	-	-	(٤٣٣)	-
تحويل احتياطي انخفاض القيمة التنظيمي	-	(١,١٨٦)	-	١,١٨٦	-	-
تحويل إلى احتياطي قانوني	-	(٨٤٥)	٨٤٥	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٦٢,٥٢٩**	**١٢,٣١٤**	**٢,١٩٠**	**١,١٨٦**	**-**	**٧٨,٢١٩**

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءًا لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية.

إم سي بي بنك ليمتد – فرع الإمارات العربية المتحدة

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	إيضاحات	٢٠١٩	٢٠١٨
		ألف درهم	ألف درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
الربح قبل الضريبة		**١٠,٥٥٩**	١٠,٢٥٩
تعديلات لـ:			
خسارة انخفاض قيمة موجودات مالية	١٧	**-**	٥١٤
استهلاك ممتلكات ومعدات	١٢	**١٣٥**	٣٢١
إطفاء موجودات غير ملموسة	١١	**-**	٢
الربح من بيع موجودات ثابتة		**(١٠١)**	-
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**١٠,٥٩٣**	١١,٠٩٦
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية			
(الزيادة) / النقص في قروض وسلف للعملاء	٧	**(٢٨,٧٥٦)**	٥٢,٣٥٠
(الزيادة) / النقص في ودائع إلزامية لدى مصرف الإمارات المركزي	٦	**(٦٦,٦٦٨)**	٢٣,١٩٩
الزيادة في ودائع العملاء	١٣	**٢٨٦,٢٩٠**	٨,٦٣٠
الزيادة في مطلوب لأطراف ذات علاقة	٩	**١,٠٥٤**	٣,٢٦٩
(النقص) / الزيادة في ودائع وأرصدة مطلوبة لبنك		**(١٧٣)**	٢٩٣
الزيادة في مطلوب من طرف ذو علاقة	٩	**(٧,٣٤٥)**	(١٢)
النقص / (الزيادة) في موجودات أخرى	١٠	**٧٣**	(٨٣)
الزيادة / (النقص) في المطلوبات الأخرى	١٤	**١,٤٤٧**	(٣٠٣)
شراء استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	٨	**(١,٠٧٧)**	(٣,٧٦٤)
		١٩٥,٤٣٨	٩٤,٦٧٥
ضريبة دخل مدفوعة		**(٢,١٠٥)**	(٢٢٤)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**١٩٣,٣٣٣**	٩٤,٤٥١
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات ومعدات	١٢	**(٢٧٩)**	(٢٨)
عائدات بيع ممتلكات ومعدات		**١٠١**	-
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(١٧٨)**	(٢٨)
صافي الزيادة في النقد وما يعادله		**١٩٣,١٥٥**	٩٤,٤٢٣
النقد وما يعادله في بداية السنة		**٤٢٧,٩٤٨**	٣٣٣,٥٢٥
النقد وما يعادله في نهاية السنة	١٩	**٦٢١,١٠٣**	٤٢٧,٩٤٨

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءًا لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١. معلومات عامة

إم سي بي بنك ليمتد – ("المركز الرئيسي") هو بنك منشأ في باكستان ومقر مكتبه الرئيسي في لاهور، باكتسان. باشر البنك أعماله في دولة الإمارات العربية المتحدة في سنة ٢٠١٤ كبنك للمؤسسات والشركات بفرع واحد في الوقت الحالي ("الفرع") ويقع في إمارة دبي.

العنوان المسجل لمكتب الفرع هو ص.ب: ٦٤٨١، دبي.

تعكس هذه البيانات المالية أنشطة فرع أم سي بي بنك ليمتد في دولة الإمارات العربية المتحدة فقط ("الفروع") وتستبعد جميع العمليات والموجودات والمطلوبات الخاصة بالمكتب الرئيسي.

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة

٢-١ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة المطبقة بدون تأثير جوهري على البيانات المالية

قام الفرع في السنة الحالية بتطبيق عدد من التعديلات على معايير وتفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي تسري لفترة سنوية تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩. لم يكن لاعتماد تلك التعديلات أي تأثير جوهري على الإفصاحات أو على المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية.

٢-٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة قيد الإصدار وغير السارية بعد

في تاريخ الموافقة على هذه البيانات المالية، لم يطبق الفرع بعد المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي تم إصدارها ولكنها لم تصبح سارية بعد:

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة		سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
تعديالت على المعيارين المحاسبيين الدوليين رقمي ١ و ٨	تعريف الأهمية الجوهرية	١ يناير ٢٠٢٠
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧	عقود التأمين	١ يناير ٢٠٢٢
تعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣	تعريف الأعمال التجارية	١ يناير ٢٠٢٠
الإطار المفاهيمي	تعديل المراجع على الإطار المفاهيمي الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	١ يناير ٢٠٢٠

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة على البيانات المالية للفرع في فترة التطبيق الأولي. كما يتوقع الفرع أنه لن يترتب على تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة عن أي تأثير جوهري على البيانات المالية للفرع في فترة التطبيق الأولي.

٣- السياسات المحاسبية الهامة

بيان الإلتزام

تم إعداد البيانات المالية للفرع وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية الدولية والمتطلبات السارية لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة

أساس إعداد البيانات المالية

لقد تم إعداد البيانات المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الأدوات المالية المحددة التي تم قياسها بالقيمة العادلة كما هو مُبين في السياسات المحاسبية أدناه.

تُعرض البيانات المالية بالدرهم الإماراتي (الدرهم) وتُقرب كافة القيم الأخرى إلى أقرب ألف درهم، باستثناء ما يتم تحديده على خلاف ذلك.

وفيما يلي أهم السياسات المحاسبية:

الاعتراف بالإيرادات والمصاريف

يعترف الفرع بالإيرادات من الفوائد ومصاريف الفوائد في بيان الدخل الشامل بشأن جميع الأدوات المالية المحملة بفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

تُعرف طريقة معدل الفائدة الفعلي بطريقة احتساب التكلفة المطفأة للأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وتوزيع الإيرادات على الفترة ذات الصلة. إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر المستخدم لحساب القيمة الحالية للمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) من خلال العمر المتوقع لأدوات التمويل والاستثمار، أو، عند الاقتضاء، على مدار فترة أقصر، للوصول إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي.

تقيد الإيرادات في بيان الدخل الشامل على أساس معدل الفائدة الفعلي لأدوات التمويل والاستثمار التي تقاس لاحقًا بالتكلفة المطفأة.

وتُعلق الإيرادات من الفوائد على القروض والذمم المدينة غير العاملة عندما لا يكون تحقيق تلك الفوائد أو المبلغ الأصل أمرًا مجزومًا به. ويتم احتساب المبالغ المستردة بشأن القروض المكون لها مخصص بالكامل على أساس استلام النقد.

وتقيد إيرادات ومصاريف الرسوم والعمولات في بيان الدخل الشامل على أساس الاستحقاق عندما يتم تقديم الخدمات ذات الصلة، على سبيل المثال عند إنجاز المعاملة المتضمنة، وذلك باستثناء تلك التي هي جزء لا يتجزأ من احتساب الفائدة الفعلية. إن الرسوم والعمولات المتضمنة في احتساب نسبة الفائدة الفعلية هي تلك الإيرادات والرسوم الإضافية والعائدة مباشرة إلى إصدار المنتج والتي تشكل جزءًا مكملًا لعوائد المنتجات.

المعاملات بالعملات الأجنبية

تُعرض البيانات المالية للفرع بدرهم الإمارات العربية المتحدة (الدرهم) وهو العملة الوظيفية للفرع وعملة عرض بياناته المالية.

وتُحول المعاملات بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية المناسبة باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ إبرام تلك المعاملات.

ويقيد في بيان الدخل الشامل أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة من تسوية تلك المعاملات ومن التحويل بأسعار صرف الموجودات والمطلوبات النقدية في نهاية السنة السائدة بعملات أجنبية.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الاستهلاك المتراكم وأي خسائر متراكمة للإنخفاض في القيمة (إن وجد). ويتم رسملة أية إضافات أو مصروفات لاحقة فقد إلى المدى الذي تعزز فيه المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع استخراجها من الموجودات. ويتم تحديد الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر الانتاجي المتوقع على النحو التالي:

	سنوات
تحسينات على المستأجرات	٣
معدات وحواسب	٣ – ١٠
أثاث وتركيبات	١٠
سيارات	٥

إن القيمة القابلة للاستهلاك هي القيمة الدفترية الكلية ناقصًا منها القيمة المتبقية المقدرة في نهاية عمرها الانتاجي.

ويتم إجراء مراجعة على الأعمار الانتاجية والقيم المتبقية التي تحدد احتساب استهلاك بنود الممتلكات والمعدات في نهاية تاريخ كل تقرير بغية النظر في أية تغيرات تطرأ على الظروف.

ويتم تحديد الأرباح والخسائر من الاستبعادات بمقارنة العوائد مع القيمة الدفترية ثم يتم قيدها في بيان الدخل الشامل.

الموجودات غير الملموسة

تُقاس الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها استحواذًا منفصلًا بالتكلفة عند الاعتراف المبدئي، وتُدرج بعده بالتكلفة بعد خصم أي إطفاء متراكم وأي خسائر انخفاض في القيمة متراكمة، إن وجدت. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة على مدار أعمارها الاقتصادية مع تقييمها لانخفاض القيمة متى وجد ما يدل على احتمالية تعرض الأصل غير الملموس لانخفاض في قيمته. ويتم إجراء مراجعة على فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للأصل غير الملموس الذي له عمر انتاجي محدد في نهاية كل سنة مالية على الأقل. تحتسب التغيرات على العمر الانتاجي المتوقع أو المنافع الاقتصادية المتوقعة المستقبلية المتضمنة بالأصل بتغير طريقة وفترة الاستهلاك، حسب الاقتضاء، مع اعتبارها كتغيرات في التقديرات المحاسبية. ويتم إثبات مصاريف الإطفاء على الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة في بيان الدخل الشامل في فئة المصاريف بما يتفق مع وظيفة الأصل غير الملموس. وفيما يلي العمر الانتاجي المتوقع:

	سنوات
برامج	٣

انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة

يجري الفرع، في نهاية كل فترة تقرير، مراجعة على القيم الدفترية للموجودات الملموسة وغير الملموسة لتحديد وجود مؤشر يدل على انخفاض قيمة تلك الموجودات. وإن عثر على أي مؤشر يدل على ذلك، فيتم تقدير القيمة المستردة للموجودات لتحديد قيمة الخسارة (إن وجدت). أما عندما يتعذر تقدير القيمة المستردة للأصل فردياً، فيقدر الفرع القيمة المستردة لوحدة توليد النقد التابعة للأصل.

تتمثل القيمة القابلة للاسترداد في القيمة العادلة مخصوماً منها تكلفة البيع أو القيمة الناتجة عن الاستعمال، أيهما أعلى. عند تقييم القيمة الناتجة عن الاستعمال، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم قبل الضريبة يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للأصل.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة (تتمة)

إذا كان من المتوقع أن تقل القيمة القابلة لاسترداد الأصل (أو وحدة توليد النقد) عن قيمته الدفترية، يتم تخفيض قيمة الأصل الدفترية (أو وحدة توليد النقد) لقيمتها القابلة للاسترداد. ويتم قيد خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل الشامل إلا أن يكن الأصل المعني مدرجًا بقيمة معاد تقييمها، وعندها يتم معاملة خسارة انخفاض القيمة كنقص ناتج عن إعادة التقييم.

وعند استرداد خسارة الانخفاض لاحقاً، فيتم زيادة صافي القيمة الدفترية للموجود (وحدة توليد النقد) حتى تصل إلى قيمة الاسترداد المقدرة لها، على ألا تزيد صافي قيمتها الدفترية المعدلة عن صافي قيمتها الدفترية فيما لو لم يكن هناك انخفاض في قيمة الموجود (وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة. يتم الاعتراف بتراجع خسارة انخفاض القيمة فوراً في بيان الدخل الشامل إلا أن يكن الأصل المعني مدرجًا بقيمة معاد تقييمها، وعندها يتم معاملة خسارة انخفاض القيمة كزيادة ناتجة عن إعادة التقييم.

الأدوات المالية

تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي كمقاس: بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة. ويقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- احتفاظ الأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن يترتب على الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة وجود تدفقات نقدية هي فقط بمثابة مدفوعات رأس المال والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق.

يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا كانت تفي بالشروط التالية ولم يتم تحديدها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- احتفاظ الأصل ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- أن يترتب على الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة وجود تدفقات نقدية هي فقط بمثابة مدفوعات رأس المال والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق.

عند الاعتراف المبدئي باستثمارات الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة، قد يختار الفرع بشكل لا نهائي إدخال التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر، بحيث يكون هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدى.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

بالإضافة إلى ذلك، عند الاعتراف المبدئي، يجوز للفرع أن يحدد نهائيًا أن أي من الموجودات المالية يستوفي بالمتطلبات الواجب قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان ذلك يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بخلاف ذلك.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تتمة)

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
الأدوات المالية (تتمة)
تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)
الموجودات المالية (تتمة)

تقييم نموذج الأعمال

يقوم الفرع بإجراء تقييم لهدف نموذج العمل الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال ويتم تقديم المعلومات إلى الإدارة.

تشمل المعلومات التي تم النظر فيها:

- السياسات والأهداف للمحفظة وتنفيذ تلك السياسات في عمليًا. على وجه الخصوص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحصيل الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على ملف معدل فائدة معين، ومطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة المطلوبات التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة الفرع بها؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية الموجودة ضمن نموذج العمل) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- كيفية تعويض مديري الأعمال - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة؛ و
- تواتر وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات و
- توقعاتها حول نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك، لا يتم اعتبار المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بمنأى عن غيرها، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف الفرع المعلن لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لأنها ليست محتجزة لجمع التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات رأس المال والفائدة ("اختبار مدفوعات رأس المال والفائدة")

لأغراض تتعلق بهذا التقييم، يتم تعريف "الأصل" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. وتُعرّف "الفائدة" على أنها مقابل القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الرئيسي المستحق خلال فترة زمنية محددة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

عند تقدير ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات رأس المال والفائدة فقط، ينظر الفرع في الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت التدفقات النقدية التعاقدية أو مقدارها بحيث لا يفي بهذا الشرط.

عند إجراء التقييم، ينظر الفرع في:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير حجم وتوقيت التدفقات النقدية؛
- ميزات الإعفاءات المالية.
- شروط الدفع المسبق والتمديد؛
- الشروط التي تحد من مطالبة الفرع بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (مثل ترتيبات تعاقدية على الموجودات المالية لا تتضمن حق الرجوع فيها)؛ و
- الميزات التي تعدل النظر في القيمة الزمنية للنقود - على سبيل المثال إعادة ضبط دورية لسعر الفائدة.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تتمة)

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
الأدوات المالية (تتمة)
تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

إعادة التصنيف

لا يعاد تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف بها مبدئيًا، إلا في الفترة التي تلي قيام الفرع بتغيير نموذج أعماله لإدارة الموجودات المالية.

إلغاء الإعتراف

لا يتم الاعتراف بأي ربح / خسارة متراكمة ومعترف بها في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالأوراق المالية الاستثمارية في الأسهم المحددة بالدخل الشامل الآخر في حساب الربح أو الخسارة عند إلغاء هذه الأوراق المالية.

الأوراق المالية الاستثمارية

تشمل الأوراق المالية الاستثمارية:

- أوراق استثمار الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ يتم قياسها مبدئيًا بالقيمة العادلة مضافًا إليها تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية، وبعد ذلك بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- أوراق الدين الخاصة بالاستثمار في الأسهم وحقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛ هذه بالقيمة العادلة مع التغييرات المعترف بها مباشرة في الربح أو الخسارة.
- أوراق الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- الأوراق المالية للاستثمار في الأسهم المعينة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يلي، والتي يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة بنفس الطريقة التي يتم بها قياس الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية
- الخسائر الائتمانية المتوقعة والعكوسات، و
- أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية.

عندما يتم إلغاء الاعتراف بسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة.

يختار الفرع أن يدخل على الدخل الشامل الآخر تغييرات في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة. يتم الاختيار على أساس كل أداة على حدة عند الاعتراف الأولي ولا يمكن إلغاؤه.

لا يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أدوات حقوق الملكية إلى ربح أو خسارة ولا يتم الاعتراف بأي انخفاض في القيمة في الربح أو الخسارة. يتم إثبات توزيعات الأرباح في الربح أو الخسارة ما لم تمثل بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المحتجزة عند بيع أي استثمار.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تتمة)

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
الأدوات المالية (تتمة)
تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية

يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

تقاس المطلوبات المالية غير المحتفظ بها للتداول والتي لم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالتكلفة المطفأة في نهاية الفترات المحاسبية اللاحقة. يتم تحديد القيم الدفترية للمطلوبات المالية التي يتم قياسها لاحقًا بالتكلفة المطفأة بناءً على طريقة معدل الربح الفعلي. تشمل المطلوبات المالية للفرع بالتكلفة المطفأة ودائع العملاء والودائع والأرصدة المطلوبة للبنك والمطلوب إلى الأطراف ذات الصلة والمطلوبات الأخرى.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

لا يقوم الفرع بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية إلا عندما يتم سداد التزامات الفرع أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها. إن الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية غير المحققة والمقابل المدفوع ومستحق السداد، بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات متكبدة، يتم الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل.

انخفاض القيمة

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم الفرع بتكوين مخصصات خسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الودائع والأرصدة والمستحقات من البنوك.
- الأوراق المالية الاستثمارية للديون المدرجة بالتكلفة المطفأة؛
- القروض والسلف للعملاء.
- الموجودات المالية الأخرى؛
- التزامات القروض؛ و
- الضمانات المالية والعقود

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة منخفضة القيمة الائتمانية (والتي يتم تناولها بشكل منفصل أدناه)، يتعين قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال مخصص الخسارة بمبلغ يساوي:

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا، مثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني الناتجة عن تلك الأحداث الافتراضية على الأداة المالية التي يمكن تحقيقها خلال ١٢ شهرًا من تاريخ التقرير، (يشار إليها بالمرحلة ١)؛ أو
- الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني، أي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني والتي تنتج عن جميع أحداث التعثر في السداد المحتملة على مدى عمر الأداة المالية، (يشار إليها بالمرحلة ٢ والمرحلة ٣).

يتعين تكوين مخصص خسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني الكامل لأي من الأدوات المالية إذا كانت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية قد شهدت ارتفاع ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي. أما بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، فيتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تتمة)

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض القيمة (تتمة)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة التقدير المرجح بالاحتمالية للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياسها على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للفرع بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع الفرع استلامها الناشئة عن ترجيح سيناريوهات اقتصادية مستقبلية متعددة، مخصومة بمعدل الفائدة للأصل.

- بالنسبة لالتزامات القروض غير المسحوبة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للفرع إذا قام صاحب الالتزام بسحب القرض والتدفقات النقدية التي يتوقع الفرع استلامها في حال تم سحب القرض؛ و
- بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لاسترداد حامل أداة الدين المضمونة، مطروحاً منها أي مبالغ يتوقع الفرع استلامها من حامل الأداة أو المدين أو أي طرف آخر.

يقيس الفرع الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي، أو على أساس جماعي لمحافظ القروض التي تشترك في خصائص مخاطر اقتصادية مماثلة. يستند قياس بدل الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الأصلي للأصل، بغض النظر عما إذا كان يتم قياسه على أساس فردي أم جماعي.

يستعين الفرع بنماذج إحصائية لحسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩،فإن المدخلات الرئيسية المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي:

- احتمالية التعثر؛
- الخسارة بافتراض التعثر؛ و
- التعرضات عند التعثر

تستمد هذه المقاييس من النماذج الإحصائية المطورة داخليًا والبيانات التاريخية الأخرى، ويتم تعديلها لتعكس المعلومات المستقبلية.

العمر المتوقع

تعكس مخصصات الخسارة بالنسبة للأدوات في المرحلة ٢ أو المرحلة ٣ خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني المتبقي المتوقع للأداة. بالنسبة لمعظم الأدوات، فإن العمر الزمني المتوقع يقتصر على المدة التعاقدية المتبقية. يتم منح إعفاء لبعض الأدوات ذات الخصائص التالية: (أ) تتضمن الأداة كلا من عنصر التزام القرض وغير المسحوب؛ (ب) القدرة التعاقدية على المطالبة بالسداد وإلغاء الالتزام غير المسحوب؛ و (ج) لا يقتصر التعرض لخسائر الائتمان على فترة الإشعار التعاقدية. بالنسبة للمنتجات المتضمنة في نطاق هذا الإعفاء، قد تتجاوز العمر الزمني المتوقع المدة التعاقدية المتبقية وهي الفترة التي لا يتم خلالها الحد من التعرض لخسائر الائتمان من خلال إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية العادية لدينا. وتختلف هذه الفترة حسب المنتج وفئة المخاطر ويتم تقديرها بناءً على خبرتنا التاريخية مع التعرضات المماثلة ومراعاة إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي يتم اتخاذها كجزء من دورة المراجعة الائتمانية المنتظمة. تشمل المنتجات المتضمنة في نطاق هذا الإعفاء بطاقات الائتمان وأرصدة السحب على المكشوف وبعض خطوط الائتمان المتضمنة. ويتطلب تحديد الأدوات الموجودة في نطاق هذا الإعفاء وتقدير العمر الزمني المتبقي المناسب بناءً على خبرتنا التاريخية وممارسات تخفيف مخاطر الائتمان اتخاذ حكمًا جوهريًا.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تتمة)

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض القيمة (تتمة)

تعريف التعثر

يعتبر الفرع أن الأصل المالي متعثر في السداد عندما:

- أن يكون قد ثبت لأسباب مالية أو غير مالية، أنه من غير المرجح أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية للفرع بالكامل دون لجوء الفرع لبعض الإجراءات، مثل إجراءات تحقيق الضمان (إن وجد) أو
- تخطي المقترض لاستيفاء أي من الالتزامات الائتمانية الكبيرة للفرع لفترة ٩٠ يومًا أو أكثر.

عند تقييم ما إذا كان المقترض في حالة تعثر، يأخذ الفرع في الاعتبار المؤشرات التالية:

(١) االمؤشرات النوعية - على سبيل المثال الخروقات الجوهرية للعقد؛

(٢) المؤشرات الكمية - على سبيل المثال حالة التعثر وعدم سداد أي التزام على نفس العميل / مجموعة العملاء تجاه البنوك؛ و

(٣) مؤشرات تتعلق بالبيانات التي تم تطويرها داخليًا والتي تم الحصول عليها من مصادر خارجية.

المدخلات المتضمنة في تقييم ما إذا كان التعرض على التمويل متعثرًا وقد تختلف أهميته بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف.

الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية

يكون الأصل المالي "منخفض القيمة ائتمانيًا"، عندما يقع حدث واحد أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية بأنها موجودات المرحلة ٣. تتضمن أدلة انخفاض القيمة الائتمانية بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبة مالية كبيرة للمقترض أو المصدر؛
- خرق العقد مثل أحداث التعثر أو تخطي الاستحقاق؛
- اختفاء سوق نشط للأوراق المالية بسبب الصعوبات المالية؛ أو
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

قد يتعذر تحديد حدث منفصل واحد - بدلاً من ذلك، قد يترتب على التأثير المشترك للعديد من الأحداث انخفاض قيمة الموجودات المالية. يقوم الفرع بتقييم ما إذا كانت أدوات الدين التي تمثل موجودات مالية يتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد انخفضت قيمتها الائتمانية في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كانت أدوات الدين السيادية أو التجارية قد انخفضت قيمتها الائتمانية، ينظر الفرع في عوامل مثل توقيت مدفوعات القسيمة وتصنيفات الائتمان وقدرة المقترض على جمع التمويل.

يُعتبر القرض منخفض القيمة الائتمانية عندما يُمنح امتياز للمقترض بسبب تدهور الوضع المالي للمقترض، ما لم يكن هناك دليل يشير إلى أنه قد ترتب على منح الامتياز انخفاض خطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية انخفاضًا كبيرًا وأنه لا توجد مؤشرات أخرى لانخفاض القيمة. وبالنسبة للموجودات المالية التي يتم فيها إعدادها للحصول على الامتيازات دون منحها، يُعتبر الأصل منخفض القيمة عندما يكون هناك دليل ملحوظ على انخفاض قيمة الائتمان بما في ذلك استيفاء تعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد (انظر أدناه) مؤشرات عدم الاستعداد للسداد وإيقاف الدعم إذا تأخرت المبالغ لمدة ٩٠ يومًا أو أكثر.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض القيمة (تتمة)

الموجودات المالية المعاد هيكلتها

إذا تم إعادة التفاوض على شروط الأصل المالي أو تعديله أو استبدال أحد الموجودات المالية الحالية بأخرى جديدة بسبب الصعوبات المالية للمقترض، يتم إجراء تقييم لمعرفة ما إذا كان ينبغي إلغاء تحديد الأصل المالي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

- إذا لم ينتج عن إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء الاعتراف بالأصل القائم، فسيتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة عن الأصل المالي المعدل في احتساب العجز النقدي من الأصل القائم.
- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة ستؤدي إلى إلغاء الاعتراف بالموجودات الموجودة، فإنه يتم التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد على أنها التدفق النقدي النهائي من الأصل المالي القائم عند إلغاء الاعتراف به. يتم تضمين هذا المبلغ في حساب النقص النقدي من الموجودات المالية الحالية. يتم خصم العجز النقدي من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف إلى تاريخ التقرير باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي الحالي.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقع معقول للاسترداد، مثل فشل المدين في بدء خطة السداد. يصنف الفرع أن أي قرض أو ذمة مدينة مؤهلة للشطب عندما يفشل المدين في سداد المدفوعات تعاقدية التي تخطت استحقاقها لفترة تزيد عن ٣٦٠ يومًا. عندما يتم شطب القروض أو الذمم المدينة، يواصل الفرع مزاولة نشاط التنفيذ لمحاولة استرداد الذمم المدينة المستحقة. عند إجراء عمليات الاسترداد يتم قيدها في الربح أو الخسارة.

عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المُصدر تسديد مدفوعات محددة لسداد قيمة الحامل عن الخسارة التي تكبدها بسبب فشل المدين المحدد في سداد المبالغ المستحقة الدفع وفقًا لشروط أداة الدين.

يتم قياس عقود الضمان المالي المصدرة مبدئيًا بقيمها العادلة، وإذا لم يتم تحديدها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ولا تنشأ عن نقل الموجودات المالية، يتم قياسها لاحقًا بما يلي:

- مبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئيصا مخصومًا منه، حسب الاقتضاء، المبلغ التراكمي للإيرادات المثبتة وفق سياسات الفرع بشأن الإيرادات.

يتم تقديم عقود الضمان المالي غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كمخصصات في بيان المركز المالي ويتم تقديم إعادة القياس في إيرادات أخرى.

لم يحدد الفرع أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

فترة التصحيح

يستمر الفرع في مراقبة هذه الأدوات المالية لفترة اختبار لا تقل عن ١٢ شهرًا للتأكد من انخفاض خطر التخلف عن السداد بما يكفي قبل رفع مستوى التعرض من الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ٢) إلى ١٢ شهرًا (المرحلة ١).

يراقب الفرع فترة اختبار لا تقل عن ٣ أقساط (لعمليات السداد على أساس ربع سنوي أو أقصر) و ١٢ شهرًا (في الحالات التي تكون فيها سداد الأقساط لأكثر من ربع سنوي) بعد إعادة الهيكلة، قبل الترقية من المرحلة ٣ إلى ٢.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم رصد مخصص لمكافآت نهاية الخدمة للموظفين وفقًا للمكافأة الحالية وعدد سنوات الخدمة المتراكمة في نهاية كل فترة تقرير. ويتم رصد مخصص نهاية الخدمة للمواطنين الإماراتيين، باستثناء الموظفين الأخرين المعينيين من المركز الرئيسي، طبقًا لسياسة الفرع والتي لا تقل عما تقتضيه قوانين العمل السارية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

عقود الإيجار

السياسات المعمول بها اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٩ – بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦

اعتمد الفرع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ "عقود الإيجار"، الصادر في يناير ٢٠١٦، حيث كان تاريخ التطبيق الأولي هو ١ يناير ٢٠١٩. يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ تغييرات جوهرية على محاسبة المستأجر بحيث يزيل التمييز بين عقود الإيجار التشغيلية والتمويلية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ كما يتطلب من المستأجر الاعتراف بموجودات حق الاستخدام والالتزامات الإيجارية عند بدء جميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وإيجارات الموجودات ذات القيمة المنخفضة.

ويقيس الفرع مبدئيًا موجودات حق الاستخدام بالتكلفة، ولاحقًا بالتكلفة ناقصًا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، معدلة لأي إعادة لقياس الالتزامات الإيجارية. يقيس الفرع مبدئيًا الالتزامات الإيجارية بالقيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية المستقبلية المخصومة باستخدام معدل الخصم الضمني في الإيجار. ويتم لاحقًا تعديل الالتزامات الإيجارية، من بين أمور أخرى، وفقًا لمدفوعات الفائدة والإيجار، بالإضافة إلى تأثير تعديلات الإيجار.

السياسات المعمول بها بعد ١ يناير ٢٠١٩ – بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧

تُصنف إيجارات الموجودات التي يحتفظ بموجبها المؤجر بجميع مخاطر ومنافع الملكية الجوهرية كعقود إيجار تشغيلية. وفي حال كان الفرع هو الطرف المستأجر ولم يكن قد تم الاعتراف بالموجودات المستأجرة بتاريخ التقرير، فيتم احتساب المدفوعات والمقبوضات الإيجارية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقود الإيجار.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الفرع التزام حالي (قانوني أو استنتاجي) نتيجة أحداث سابقة ويكون من المحتمل أن يُطلب من الفرع تسديد هذا الالتزام ويمكن تقدير تكلفة هذه المخصصات تقديرًا موثوقًا به.

يعتبر المبلغ المعترف به كمخصص هو أفضل تقدير لتسوية الالتزام الجاري في نهاية فترة التقرير مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والشكوك المحيطة بالالتزام. حيث تقاس المخصصات باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية هذا الالتزام، ومن ثم فإن القيمة الدفترية هي القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

عندما يكون من المتوقع إسترداد جميع المنافع الإقتصادية اللازمة لتسوية أحد المخصصات من طرف ثالث، يتم إدراج الذمة كأصل إذا أصبح من المؤكد بالفعل أنه سيتم إستلام التعويض وإذا كان من الممكن قياس مبلغ الذمة المدينة بشكل موثوق.

يتم قيد وقياس الالتزامات الحالية الناتجة من العقود المثقلة بالالتزامات كمخصصات. ويعتبر العقد المثقل بالالتزامات حاصلًا متى ترتب على الفرع عقد تزيد فيه التكاليف التي لا يمكن تجنبها بشأن استيفاء الالتزامات المفروضة بموجب العقد قيمة المنافع الاقتصادية المتوقع تحصيلها من وراء العقد.

القبولات

تسجل القبولات كمطلوب مالي في بيان المركز المالي مع ما يرتبه من حق إعادة السداد من العميل كأصل مالي، وبالتالي تم احتساب التعهدات المتعلقة بالقبولات كموجودات مالية ومطلوبات مالية.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تتمة)

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الاعتمادات المستندية

إن الاعتمادات المستندية الصادرة بالنيابة عن عملاء الفرع هي عقود يكفل الفرع بموجبها دفع الأموال بالنيابة عن العميل إلى مالك البضائع الموردة للعميل. ويتم دفع المبالغ المالية فقط عند التفاوض على المستندات من قبل المورد وإشعار البنك بها.
ويتم قيد الإيرادات المحصلة لإصدار الاعتماد والتسليم اللاحق للفواتير بموجب الاعتماد كإيرادات رسوم وعمولات فور تحصيلها.

التعهدات بتمديد الاعتمادات

تمثل هذه التعهدات تعهدات صارمة يعتمدها الفرع لعملائه بمد أجل الاعتماد وفقًا للشروط والأحكام الواردة بالاتفاقية وتعتبر بنود خارج التزامات الميزانية.

الضرائب

تتألف ضرائب الدخل من الضريبة الحالية، ويتم قيدها في بيان الربح أو الخسارة. إن الضريبة الحالية هي القيمة الضريبية المتوقع دفعها على الأرباح أو الخسائر الخاضعة للضريبة للسنة محسوبة باستخدام النسب الضريبية السائدة فعلًا أو إلى حد كبير في تاريخ التقرير. ويقوم الفرع بتكوين مخصص للمطلوبات الضريبة الحالية التي قد تظهر على أساس المبالغ المتوقع سدادها للسلطات الضريبية.

تسدد الضريبة المؤجلة للفروق المؤقتة في تاريخ التقرير بين الأسس الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمها الدفترية لأغراض إعداد التقارير المالية.

تتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات الضريبة المؤجلة في تاريخ كل تقرير وتقليلها إلى الحد الذي يصبح فيه من غير المحتمل وجود أرباح ضريبية كافية للسماح باستخدام كل الضريبة المؤجلة أو جزء منها.

يتم إعادة تقييم موجودات الضريبة المؤجلة غير المعترف بها في كل تاريخ تقرير ويتم الاعتراف بها إلى الحد الذي يصبح من المحتمل فيه أن الأرباح الضريبية المستقبلية ستسمح باسترداد موجودات الضريبة المؤجلة.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة بالمعدلات الضريبية المتوقع تطبيقها في السنة التي يتم فيها تحقيق الأصل أو تسوية المطلوب ، بناءً على معدلات الضرائب وقوانين الضرائب التي تم تشريعها أو قد تم تشريعها إلى حد كبير في تاريخ التقرير.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تتمة)

٤- الافتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة

في طور تطبيق السياسات المحاسبية للفرع المبينة في إيضاح ٣، يتطلب من الإدارة القيام ببعض الأحكام والتقديرات والافتراضات الهامة التي تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات. كما يتعين على الإدارة كذلك ممارسة حكمها. ويتم تقييم تلك الأحكام والتقديرات والافتراضات بشكل مستمر وتستند على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، تتضمن الحصول على أدلة مهنية وتوقعات بشأن الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها ملائمة بالنظر للظروف.

يتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بشكل مستمر. يتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها إعادة تقييم هذه التقديرات وذلك في حالة أن التعديلات الناتجة عن إعادة التقييم تؤثر على تلك الفترة فقط. أما في حالة كون التعديلات الناتجة عن إعادة تقييم التقديرات تؤثر في الفترة الحالية والفترات المستقبلية فيتم تسجيلها في الفترات الحالية والمستقبلية. فيما يلي الأمور المهمة التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات، أو الافتراضات أو الأحكام:

تقييم نموذج العمل

يعتمد تصنيف الموجودات المالية وقياسها على نتائج "مدفوعات رأس المال والفائدة فقط" واختبار نموذج العمل. يحدد الفرع نموذج العمل بما يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. يتضمن هذا التقييم حكمًا يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيفية تعويض مديري الموجودات. يراقب الفرع الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم إلغاء تحققها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب تتفق مع هدف العمل الذي تم الاحتفاظ به من أجله. تعتبر المراقبة جزءًا من التقييم المستمر للفرع حول ما إذا كان نموذج العمل الذي تحتفظ به الموجودات المالية المتبقية لا يزال ملائماً وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج العمل وما إذا كان هناك تغيير محتمل في تصنيف تلك الموجودات الموجودات.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا لموجودات المرحلة الأولى، أو موجودات الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى العمر الزمني لموجودات المرحلة ٢ أو المرحلة ٣. ينتقل الأصل إلى المرحلة ٢ عندما تزداد مخاطر الائتمان بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ما الذي يمثل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. عند تقدير ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد ازدادت بشكل ملحوظ، يأخذ الفرع في الاعتبار المعلومات المستقبلية النوعية والكمية المعقولة والقابلة للدعم، ويفترض أن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان إذا كان العميل قد تجاوز ٣٠ يومًا بسبب إجراء السداد التعاقدي.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم الفرع مختلف النماذج والافتراضات في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة. يتم تطبيق الحكم في تحديد أنسب نموذج لكل نوع من الموجودات، وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في هذه النماذج، بما في ذلك الافتراضات التي تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

٤- الافتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة (تتمة)

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي تقديرات أساسية استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للفرع والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية:

- *تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد معلومات التطلع إلى المستقبل ذات الصلة بكل سيناريو*: عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم الفرع معلومات مستقبلية معقولة وداعمة، تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمحركات اقتصادية مختلفة وكيف ستؤثر هذه العوامل على بعضها البعض.
- *احتمالية التعثر*: تتضمن احتمالية التعثر من مدخلات رئيسية في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعد احتمالية التعثر تقدير لاحتمال التخلف عن السداد عبر أفق زمني محدد، يتضمن حسابه البيانات التاريخية والافتراضات وتوقعات الظروف المستقبلية.
- *الخسارة بافتراض التعثر:* إن الخسارة بافتراض التعثر هو تقدير للخسارة الناتجة من التعثر في السداد. يعتمد ذلك على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والتدفقات التي يتوقع المقرض استلامها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من التحسينات الائتمانية المضمونة.

٥- نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
النقد بالصندوق	**٤,٠٤٤**	٦,٠٩٥
حسابات لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة		
حسابات جارية وأرصدة أخرى	**٢٦٧,٣٥٠**	٦٨,٨١٦
شهادات إيداع	**١٥٠,٠٠٠**	١١٠,٠٠٠
ودائع إلزامية	**٩٦,٤٣٣**	٢٩,٧٦٥
	٥١٧,٨٢٧	٢١٤,٦٧٦

تمثل الوديعة الإلزامية لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وديعة احتياطية إلزامية غير متاحة للاستخدام في تعاملات الفرع اليومية. لا تحمل الأرصدة بالصندوق ولا الحسابات الجارية ولا الأرصدة الأخرى بأية فوائد، بينما تحمل شهادات الإيداع نسبة فائدة بمعدل ١,٩٤% (٢٠١٨: ٠,٢٧%) سنويًا

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تتمة)

٦- ودائع وأرصدة مطلوبة من بنوك

(أ) فيما يلي تحليل ودائع الفرع وأرصدته المطلوبة من البنوك:

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
عند الطلب	**١٤٨,٢٩٤**	٢٠٠,١٨٣
لأجل	**٥١,٤١٥**	٤٢,٨٥٤
مجموع الودائع والأرصدة المطلوبة من البنوك	**١٩٩,٧٠٩**	٢٤٣,٠٣٧
يطرح: مخصصات لانخفاض القيمة	**(١٧٨)**	(٤٦)
	١٩٩,٥٣١	٢٤٢,٩٩١

(ب) يمثل ما ورد أعلاه إجمالي الودائع والأرصدة المطلوبة من:

بنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة	**٤٤,٥٦٥**	٣٠,١٨٠
بنوك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	**١٥٥,١٤٤**	٢١٢,٨٥٧
	١٩٩,٧٠٩	٢٤٣,٠٣٧

٧- قروض وسلف للعملاء

أ) *تتألف القروض والسلف للعملاء مما يلي:*

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
قروض وسلف	**١١٧,٥٩٩**	٨٨,٨٤٣
يطرح: مخصصات لانخفاض القيمة	**(١,٢٢٦)**	(١,٦٤٩)
	١١٦,٣٧٣	٨٧,١٩٤

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغت القيمة العادلة للضمانات المحتجزة مقابل قروض وسلف للعملاء ١١,٦٤ مليون درهم (٢٠١٨: ١٤,٥ مليون درهم)، ويتناول الإيضاح رقم ٢٥ تحليلًا لذلك.

ب) *مخصصات انخفاض القيمة:*

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
الرصيد في بداية السنة	**١,٦٤٩**	١,٠١٥
تأثير اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩	**-**	٨٦
(عكس) / مصاريف انخفاض القيمة للسنة	**(٤٢٣)**	٥٤٨
الرصيد في نهاية السنة	**١,٢٢٦**	١,٦٤٩

٧- قروض وسلف للعملاء (تتمة)

ج) تحليل إجمالي القروض والسلف للعملاء بحسب الفئة:

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
إقرض للشركات	**١١١,٨٩٠**	٧٤,٣٢٢
إقراض للمشاريع الصغيرة	**٥,٧٠٩**	١٤,٥٢١
	١١٧,٥٩٩	٨٨,٨٤٣
يطرح: مخصص انخفاض القيمة	**(١,٢٢٦)**	(١,٦٤٩)
	١١٦,٣٧٣	٨٧,١٩٤

د) فيما يلي تحليل لإجمالي القروض والسلف للعملاء بحسب المنطقة الجغرافية:

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
داخل الإمارات العربية المتحدة	**٨٦,٢٦٨**	٤٨,٤٨٥
خارج الإمارات العربية المتحدة	**٣١,٣٣١**	٤٠,٣٥٨
	١١٧,٥٩٩	٨٨,٨٤٣

هـ) كان تحليل إجمالي القروض والسلف للعملاء حسب القطاع الصناعي:

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
الخدمات	**٩٣,٢٣٥**	٥٥,٠١٨
التجارة	**٩,٢٢١**	١٣,٦٨٤
الصناعة	**٧,٤٥٢**	١٢,٠٤٧
الإنشاءات	**٧,٦٩١**	٨,٠٩٤
	١١٧,٥٩٩	٨٨,٨٤٣

٨- استثمارت محتفظ بها بالتكلفة المطفأة

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	**١١,٤٢٥**	١٠,٣٤٨
يطرح: مخصصات لانخفاض القيمة	**(٤٤٠)**	(٢٠٦)
	١٠,٩٨٥	١٠,١٤٢

أ) فيما يلي استثمارات حسب التركيز الجغرافي:

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
خارج الإمارات العربية المتحدة	**١٠,٩٨٥**	١٠,١٤٢

٩- معاملات الأطراف ذات العلاقة

يبرم الفرع معاملات مع منشآت تستوفي تعريف طرف ذي علاقة طبقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤: *الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة*. وتتألف الأطراف ذات العلاقة من المركز الرئيسي ومنشآت خاضعة لملكية وإدارة مشتركة، على أن تخضع الشروط والأحكام المتعلقة بمعاملات الأطراف ذات العلاقة المذكورة لقرارات الإدارة.

يحتفظ الفرع بودائع لدى فروع المركز الرئيسي وينفذ معاملات بنكية معهم كجزء من أنشطته الاعتيادية.

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
مطلوب من طرف ذو علاقة		
يتألف المطلوب من طرف ذو علاقة وديعة لدى		
فروع المركز الرئيسي خارج الإمارات العربية المتحدة	**٧,٣٥٧**	١٢
يطرح: مخصص انخفاض القيمة	**(٢٥)**	-
	٧,٣٣٢	١٢
مطلوب لأطراف ذات علاقة		
يتألف المطلوب لأطراف ذات علاقة من قروض داخلية بالبنك مع:		
المركز الرئيسي	**٩,٢٢٧**	٨,١١٠
فروع المركز الرئيسي خارج الإمارات العربية المتحدة	**-**	٦٣
	٩,٢٢٧	٨,١٧٣
ودائع العملاء		
شركات خاضعة لملكية وإدارة مشتركة (إيضاح ١٣)	**٣٨,١٨٤**	٣٨,٨٥٩

فيما يلي أبرز المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة:

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
مصاريف الفائدة	**٦٥١**	١٨٢
أتعاب إدارة المركز الرئيسي	**٥١٠**	-
تعويض كبار أفراد الإدارة	**١,٠٥٢**	١,٠٣٨

١٠- موجودات أخرى

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
ذمم فوائد مدينة	**٧٩٥**	٧١٢
دفعات مقدمة	**٤٥٩**	٦٢٧
ودائع	**١٣٠**	١٣٩
أخرى	**٢١**	-
	١,٤٠٥	١,٤٧٨

١١- موجودات غير ملموسة

	برامج إلكترونية
	ألف درهم
التكلفة	
في ١ يناير ٢٠١٨	٢٥
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٢٥
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٢٥**
الإطفاء المتراكم	
في ١ يناير ٢٠١٨	٢٣
محمل للسنة (إيضاح ١٦)	٢
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٢٥
محمل للسنة (إيضاح ١٦)	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٢٥**
القيمة الدفترية	
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**-**
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	-

١٢- ممتلكات ومعدات

	تحسينات على المستأجرات ألف درهم	معدات وحواسب ألف درهم	أثاث وتركيبات ألف درهم	سيارات ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة					
في ١ يناير ٢٠١٨	٢,٠٤٥	٦٧٣	٣٦٣	٢١١	٣,٢٩٢
إضافات خلال السنة	-	١٨	١٠	-	٢٨
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٢,٠٤٥	٦٩١	٣٧٣	٢١١	٣,٣٢٠
إضافات خلال السنة	-	٥٢	-	٢٢٧	٢٧٩
استبعادات خلال السنة	-	(٤)	-	(٢١١)	(٢١٥)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٢,٠٤٥**	**٧٣٩**	**٣٧٣**	**٢٢٧**	**٣,٣٨٤**
الاستهلاك المتراكم					
في ١ يناير ٢٠١٨	١,٩١٦	٣٠٦	١٠٢	١٣٣	٢,٤٥٧
محمل للسنة (إيضاح ١٦)	١٢٩	١١٣	٣٧	٤٢	٣٢١
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٢,٠٤٥	٤١٩	١٣٩	١٧٥	٢,٧٧٨
محمل للسنة (إيضاح ١٦)	-	٦٢	٣٧	٣٦	١٣٥
استبعادات خلال السنة	-	(٤)	-	(٢١١)	(٢١٥)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٢,٠٤٥**	**٤٧٧**	**١٧٦**	**-**	**٢,٦٩٨**
القيمة الدفترية					
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**-**	**٢٦٢**	**١٩٧**	**٢٢٧**	**٦٨٦**
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	-	٢٧٢	٢٣٤	٣٦	٥٤٢

١٣- ودائع العملاء

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
حسابات جارية	**٦٨٨,٨٢١**	٣٨٥,٣٢٦
ودائع لأجل	**٣٩,٨٦٢**	٣٤,٨٤٣
حسابات توفير	**١٩,٥٩٣**	٢٢,٨٤٢
أخرى	**١٣,١٩٠**	٣٢,١٦٥
	٧٦١,٤٦٦	٤٧٥,١٧٦

جميع ودائع العملاء مودعة من عملاء في دولة الإمارات العربية المتحدة. يتضمن رصيد ودائع العملاء مبلغ ٣٨,٢ مليون درهم (٢٠١٨: ٣٨,٩ مليون درهم) مستحق لمنشآت تخضع لملكية وإدارة مشتركة (إيضاح ٩).

كانت ودائع العملاء حسب القطاع الصناعي على النحو التالي:

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
التجارة	**٤٢١,٤٧٧**	٢٩٢,٢٨٠
الصناعة	**١٤٩,٥١٠**	١٠٣,١٧٢
المؤسسات المالية	**٣٤,٧٨٠**	٣٦,٥٦٢
الخدمات	**٦٥,٤٠١**	٣١,١٢٧
المنسوجات	**٢١,٨٠٠**	١٢,٠٣٥
أخرى	**٦٨,٤٩٨**	-
	٧٦١,٤٦٦	٤٧٥,١٧٦

١٤- مطلوبات أخرى

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
مخصص لضريبة الدخل	**٢,١٦٢**	٢,١٥٥
مصاريف مستحقة	**٩٠٣**	٦٣٩
إيرادات مقبوضة مقدمًا	**٨٠٦**	٤٤٣
مخصص انخفاض القيمة على التعهدات والضمانات المالية	**١٧٩**	١٤٧
ذمم فوائد دائنة	**٧٤٣**	١٤١
أخرى	**٣١٤**	٩٦
	٥,١٠٧	٣,٦٢١

١٥- إيرادات الرسوم والعمولات

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
الدخل من العمولات	**٦,٠٠٩**	٦,٣٢٢
رسوم وأعباء على خدمات بنكية	**١,٦٩٩**	١,١٢٥
	٧,٧٠٨	٧,٤٤٧

١٦- مصاريف عمومية وإدارية

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
رواتب الموظفين والتكاليف ذات الصلة	**٥,٣٤٧**	٤,٦٣٩
استهلاك ممتلكات ومعدات (إيضاح ١٢)	**١٣٥**	٣٢١
إطفاء موجودات غير ملموسة (إيضاح ١١)	**-**	٢
رسوم إدارة المركز الرئيسي	**٥١٠**	-
أخرى	**٢,٦٤١**	٢,٥٩٢
	٨,٦٣٣	٧,٥٥٤

١٧- خسارة انخفاض القيمة على الموجودات المالية

يتم تحميل الأعباء في بيان الدخل الشامل بشأن صافي خسارة انخفاض القيمة على الموجودات المالية كما يلي:

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
انخفاض القيمة لقروض وسلف للعملاء	**(٤٢٣)**	٥٤٨
انخفاض قيمة المطلوب من طرف ذو علاقة	**٢٥**	-
مخصص خسارة انخفاض القيمة على التعهدات والضمانات المالية	**٣٢**	٣٤
انخفاض القيمة للاستثمارات المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة	**٢٣٤**	٢٧
انخفاض القيمة للودائع والسلف المطلوبة من البنوك	**١٣٢**	(٩٥)
	-	٥١٤

١٨- مصاريف ضريبة الدخل

يخضع الفرع لدفع ضريبة بنسبة ٢٠% من الربح الخاضع للضريبة للسنة. ويُحتسب الربح الخاضع للضريبة بعد إضافة مخصصات معينة لصافي الربح قبل دفع الضرائب، وهي المخصصات التي تعتقد الإدارة احتمالية عدم الموافقة على اعتبارها خصومات من قبل السلطات الضريبية.

(أ) العلاقة بين مصاريف الضريبة واحتساب الربح:

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
الربح قبل الضريبة	**١٠,٥٥٩**	١٠,٢٥٩
بنود غير مسموح بها كخصومات ضريبية (مخصص انخفاض القيمة)	**-**	٥١٤
الأرباح الخاضعة للضريبة	**١٠,٥٥٩**	١٠,٧٧٣
نسبة ضريبة الدخل	**%٢٠**	%٢٠
مصروف ضريبة الدخل	**٢,١١٢**	٢,١٥٥

١٩- النقد وما يعادله

تضمن النقد وما يعادله في بيان التدفقات النقدية المبالغ في بيان المركز المالي التالية:

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
النقد في الصندوق (إيضاح ٥)	**٤,٠٤٤**	٦,٠٩٥
أرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (إيضاح ٥)	**٥١٣,٧٨٣**	٢٠٨,٥٨١
ودائع وأرصدة مطلوبة من بنوك (إيضاح ٦)	**١٩٩,٧٠٩**	٢٤٣,٠٣٧
	٧١٧,٥٣٦	٤٥٧,٧١٣
يطرح: ودائع إلزامية لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (إيضاح ٥)	**(٩٦,٤٣٣)**	(٢٩,٧٦٥)
	٦٢١,١٠٣	٤٢٧,٩٤٨

٢٠- رأس المال المخصص والاحتياطي القانوني واحتياطي مخاطر الائتمان النظامي

(أ) رأس المال المخصص واحتياطي مخاطر الائتمان النظامي

قام الفرع بتكوين احتياطي ملكية غير قابل للتوزيع تحت اسم "احتياطي مخاطر الائتمان النظامي" يحتفظ به عند المستوى المحدد وفق توجيهات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتتسق الحركة في احتياطي مخاطر الائتمان النظامي ورأس المال المخصص مع الشروط التي يتعين على الفرع الاحتفاظ بها.

(ب) احتياطي قانوني

بموجب المادة ٢٣٩ من القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، قام الفرع بتكوين مخصص قانوني بتخصيص نسبة ١٠% من صافي ربح السنة إلى أن يساوي هذا الاحتياطي نسبة ٥٠% من رأس المال المخصص. ولا يعد هذا الاحتياطي متاحًا للتوزيع.

(ج) احتياطي انخفاض القيمة بموجب التوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

* أصدر المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة في ٣٠ إبريل ٢٠١٩ إرشادات بشأن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بالتعميم رقم: ٤٥٨/٢٠١٨ والذي يتناول مختلف تحديات التنفيذ والآثار العملية للبنوك التي تعتمد المعيار الدولي لإعداد المالية رقم ٩ في دولة الإمارات العربية المتحدة ("الإرشادات").

ووفقًا للفقرة ٤-٦ من الإرشادات، فإن المواءمة بين المخصص العام والخاص الوارد في التعميم الصادر المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة برقم ٢٠١٠/٢٨ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية هي كما يلي:

٢٠- رأس المال المخصص والاحتياطي القانوني واحتياطي مخاطر الائتمان النظامي

(ج) احتياطي انخفاض القيمة بموجب التوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
احتياطي انخفاض القيمة: عام		
مخصصات عامة بموجب التعميم الصادر عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة برقم ٢٠١٠/٢٨	**٣,٢٣٤**	٢,٤٨١
يطرح: مخصصات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بما في ذلك مخصص الخسارة الائتمانية النظامية	**(٢,٠٤٨)**	(٢,٤٨١)
مخصص عام محول إلى احتياطي انخفاض القيمة النظامي*	**١,١٨٦**	-
احتياطي انخفاض القيمة: خاص		
ليس لدى الفرع أي مخصص خاص		

* في حال تخطت المخصصات المكونة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية تلك المكونة بموجب الإرشادات الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، فلا يتم تحويل أي مبلغ إلى احتياطي انخفاض القيمة النظامي.

٢١- التزامات طارئة وتعهدات

انطلاقًا من حرص الفرع على تلبية احتياجات عملائه، أبرم الفرع العديد من التعهدات والالتزامات الطارئة غير القابلة للإلغاء تتضمن ضمانات مالية واعتمادات مستندية وغيرها من تعهدات بالإقراض التي لا يمكن نقضها. وبالرغم من أنه قد لا يجوز إثبات تلك الالتزامات والتعهدات في بيان المركز المالي، إلا أنها تنطوي على مخاطر ائتمانية وبالتالي تشكل جزءًا من المخاطر الكلية للفرع.

الالتزامات الطارئة

يترتب على الاعتمادات المستندية والضمانات (بما في ذلك اعتمادات مستندية ضامنة ومعدة للاستعمال) قيام الفرع بتحرير دفعات بالنيابة عن العملاء عند حدوث حالات محددة، وهي ما تتعلق بشكل عام باستيراد وتصدير السلع. وتحمل الضمانات الاعتمادات المستندية الضامنة والمعدة للاستعمال نفس المخاطر الائتمانية لدى القروض.

يورد الجدول التالي المبالغ التعاقدية للالتزامات الطارئة على حسب الفئة. وتمثل المبالغ المعكوسة بالجدول أقصى حد للخسارة المحاسبية التي قد يتم قيدها بنهاية فترة التقرير إن أخفقت الأطراف المقابلة في استيفاء الالتزامات التعاقدية المتفق عليها.

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
ضمانات	**١١,٩٣٦**	٥٧,٩٤١
اعتمادات مستندية	**٧,٢٨٧**	٢٦,٠١٨
	١٩,٢٢٣	٨٣,٩٥٩

يحتجز الفرع مبلغ ٠,٢ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٠,٢ مليون درهم) مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة على عقود الضمان المالي وخطابات الضمان وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تتمة)

٢١- التزامات طارئة وتعهدات (تتمة)

جدول الاستحقاق

كان جدول استحقاق مبالغ الحسابات المقابلة للفرع كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	أقل من ٣ شهور	٣ – ٦ شهور	٦ – ١٢ شهر	١ – ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
ضمانات	٦,٠٨٦	٢,٢٣٦	١,٠٢٠	٢,٥٩٤	-	١١,٩٣٦
اعتمادات مستندية	٧,٢٨٧	-	-	-	-	٧,٢٨٧
المجموع	١٣,٣٧٣	٢,٢٣٦	١,٠٢٠	٢,٥٩٤	-	١٩,٢٢٣

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	أقل من ٣ شهور	٣ – ٦ شهور	٦ – ١٢ شهر	١ – ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
ضمانات	٤٨,١٣٤	٣,٧٠٨	٢,٠٤٠	٤,٠٥٩	-	٥٧,٩٤١
اعتمادات مستندية	٢٦,٠١٨	-	-	-	-	٢٦,٠١٨
المجموع	٧٤,١٥٢	٣,٧٠٨	٢,٠٤٠	٤,٠٥٩	-	٨٣,٩٥٩

٢٢- تركيزات الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية

تنشأ التركزات عند اشتراك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية مماثلة، أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو يكون لها ميزات اقتصادية مماثلة من شأنها أن تؤثر على قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بشكل متماثل مع التغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. وتشير التركيزات إلى الحساسية النسبية لأداء الفرع للتطورات التي تؤثر على صناعة أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب التركز المفرط للمخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات الفرع مبادئ توجيهية محددة للحد من تركيز التعرض للأطراف المقابلة والمواقع الجغرافية والصناعات. يتم التحكم في التركيز المحدد لمخاطر الائتمان وإدارته وفقًا لذلك.

تركيز المخاطر الجغرافية

يوضح الجدول التالي التعرضات الائتمانية للفرع وفقًا لقيمها الدفترية، مصنفة حسب المنطقة الجغرافية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و ٢٠١٨.

وفيما يتعلق بهذا الجدول، خصص الفرع التعرضات للمناطق بناءً على بلدان الأطراف المقابلة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	الموجودات	المطلوبات وحقوق الملكية	بنود خارج الميزانية
	ألف درهم	ألف ردهم	ألف درهم
المناطق الجغرافية			
الإمارت العربية المتحدة	٦٠٤,٣٥٣	٨٤٤,٧٩٢	١٩,٢٢٣
دول الشرق الأوسط الأخرى	١٨,٣٧٤	-	-
دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى	١٨١,٣٠٩	-	-
أخرى	٥٠,١٠٣	٩,٣٤٧	-
المجموع	٨٥٤,١٣٩	٨٥٤,١٣٩	١٩,٢٢٣

٢٢- تركيزات الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	الموجودات ألف درهم	المطلوبات وحقوق الملكية ألف ردهم	بنود خارج الميزانية ألف درهم
المناطق الجغرافية			
الإمارت العربية المتحدة	٢٩٥,٣٦١	٥٤٨,٥٦٩	٨٣,٩٥٩
دول الشرق الأوسط الأخرى	٥,٥٢١	٦٣	-
دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي	٢٠٧,٣٤٧	-	-
أخرى	٤٨,٨٠٦	٨,٤٠٣	-
المجموع	٥٥٧,٠٣٥	٥٥٧,٠٣٥	٨٣,٩٥٩

التركيز حسب مخاطر مجالات الأعمال

يوضح الجدول التالي التعرض الائتماني للفرع على القروض والسلفيات والأوراق المالية الاستثمارية والمستحقة من البنوك الأخرى والبنود خارج الميزانية العمومية المصنفة حسب الصناعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و ٢٠١٨:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**الموجودات** **ألف درهم**	**المطلوبات وحقوق الملكية** **ألف ردهم**	**بنود خارج الميزانية** **ألف درهم**
قطاع الصناعة			
المؤسسات المالية	**٧٩٩,٣٩٣**	**١٢٢,٤١٦**	**٥٠**
التجارة	**٩,٢٢١**	**٤٢١,٤٧٧**	**١٩,١٧٣**
الصناعة	**٧,٤٥٢**	**١٤٩,٥١٠**	**-**
الخدمات	**٢٤,١٤٠**	**٦٥,٤٠١**	**-**
الإنشاءات	**٧,٦٩٢**	**-**	**-**
الأنسجة	**-**	**٢١,٨٠٠**	**-**
أخرى	**٦,٢٤١**	**٧٣,٥٣٥**	**-**
المجموع	**٨٥٤,١٣٩**	**٨٥٤,١٣٩**	**١٩,٢٢٣**

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	الموجودات ألف درهم	المطلوبات وحقوق الملكية ألف ردهم	بنود خارج الميزانية ألف درهم
قطاع الصناعة			
المؤسسات المالية	٤٥٧,٦٧٩	١١٤,٨٠٠	-
التجارة	١٣,٦٨٤	٢٩٢,٢٨٠	٨٣,٩٥٩
الصناعة	١٢,٠٤٧	١٠٣,١٧٢	-
الخدمات	٦٥,١٦٠	٣١,١٢٧	-
الإنشاءات	٨,٠٩٤	-	-
الأنسجة	-	١٢,٠٣٥	-
أخرى	٣٧١	٣,٦٢١	-
المجموع	٥٥٧,٠٣٥	٥٥٧,٠٣٥	٨٣,٩٥٩

٢٣- تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يبين الجدول التالي تصنيف الفرع لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية وقيمها الدفترية كما في ٣١ ديسمبر:

	التكلفة المطفأة	المجموع
٢٠١٩	**ألف درهم**	**ألف درهم**
الموجودات المالية		
النقد وما يعادله لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	**٥١٧,٨٢٧**	**٥١٧,٨٢٧**
ودائع وأرصدة مطلوبة من بنوك	**١٩٩,٥٣١**	**١٩٩,٥٣١**
قروض وسلف للعملاء	**١١٦,٣٧٣**	**١١٦,٣٧٣**
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	**١٠,٩٨٥**	**١٠,٩٨٥**
مطلوب من طرف ذو علاقة	**٧,٣٣٢**	**٧,٣٣٢**
موجودات أخرى	**٩٤٦**	**٩٤٦**
المجموع	**٨٥٢,٩٩٤**	**٨٥٢,٩٩٤**
المطلوبات المالية		
ودائع العملاء	**٧٦١,٤٦٦**	**٧٦١,٤٦٦**
مطلوب لأطراف ذا ت علاقة	**٩,٢٢٧**	**٩,٢٢٧**
مطلوبات أخرى	**٤,٣٠١**	**٤,٣٠١**
ودائع وأرصدة مطلوبة لبنك	**١٢٠**	**١٢٠**
المجموع	**٧٧٥,١١٤**	**٧٧٥,١١٤**

	التكلفة المطفأة	المجموع
٢٠١٨	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات المالية		
النقد وما يعادله لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	٢١٤,٦٧٦	٢١٤,٦٧٦
ودائع وأرصدة مطلوبة من بنوك	٢٤٢,٩٩١	٤٢,٩٩١
قروض وسلف للعملاء	٨٧,١٩٤	٨٧,١٩٤
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	١٠,١٤٢	١٠,١٤٢
مطلوب من طرف ذو علاقة	١٢	١٢
موجودات أخرى	٨٥١	٨٥١
المجموع	٥٥٥,٨٦٦	٥٥٥,٨٦٦
المطلوبات المالية		
ودائع العملاء	٤٧٥,١٧٦	٤٧٥,١٧٦
مطلوب لأطراف ذا ت علاقة	٨,١٧٣	٨,١٧٣
مطلوبات أخرى	٣,١٧٨	٣,١٧٨
ودائع وأرصدة مطلوبة لبنك	٢٩٣	٢٩٣
المجموع	٤٨٦,٨٢٠	٤٨٦,٨٢٠

٢٤- إدارة رأس المال

رأس المال التنظيمي

يحدد البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة ويراقب متطلبات رأس المال للفرع ككل.

اعتبارًا من عام ٧٨، يتم احتساب رأس المال باستخدام إطار عمل بازل ٣ الصادر من لجنة بازل للرقابة المصرفية ("لجنة بازل")، بعد تطبيق التعديلات التي أشار بها المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وفقًا لتقديره الوطني. يتكون إطار بازل ٣ من ثلاث "ركائز": الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وعملية المراجعة الإشرافية وانضباط السوق.

الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

أصدر مصرف الإمارات لوائح رأس المال لاتفاقية بازل ٣، والتي دخلت حيز التنفيذ اعتبارًا من ١ فبراير ٢٠١٧، حيث تم تطبيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال على ثلاثة مستويات، وهي بالتحديد الشق الأول لحقوق الملكية العادية والشق الأول الإضافي ومجموع رأس المال.

أما مصدات رأس المال الإضافية (مصدات حماية رأس المال ومصدات التقلبات الدورية- بحد أقصى يصل إلى ٢,٥ لكل مصد) فهي تزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات حقوق الملكية العادية الشق الأول البالغة ٧٪.

يسري مصد حماية رأس المال لسنة ٢٠١٨ في الترتيب المرحلي ويحتاج إلى الحفاظ عليه عند نسبة ٢,٥٪ من قاعدة رأس المال من عام ٢٠١٩ فصاعدًا. إن مصدات التقلبات الدرية ليست سارية المفعول بعد ولا يتعين الاحتفاظ بها لعام ٢٠١٩.

رأس المال التنظيمي

تنقسم قاعدة رأس مال الفرع إلى ثلاث فئات رئيسية، هي الشق الأول لحقوق الملكية العادية والشق الأول الإضافي والشق - ٢ اعتمادًا على خصائص كل منها.

- رأس المال للشق الأول لحقوق الملكية العادية هو أعلى مستويات الجودة لرأس المال، ويشمل رأس مال الأسهم، علاوة الأسهم، الاحتياطيات القانونية والقانونية وغيرها، والأرباح المحتجزة، بعد استقطاع الموجودات غير الملموسة والتعديلات التنظيمية الأخرى المتعلقة بالبنود المدرجة في حقوق المساهمين ولكن يتم التعامل معها بطريقة مختلفة عن أغراض كفاية رأس المال أغراض بموجب إرشادات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة
- يشتمل رأس المال للشق الأول الإضافي على أدوات رأسمالية غير عادية مؤهلة.
- يتكون رأس المال من الشق الثاني من مخصص انخفاض القيمة الجماعي.

يتم تطبيق حدود مختلفة على عناصر قاعدة رأس المال:

- لا يمكن أن يتجاوز رأس مال الشق الثاني نسبة ٦٧٪ من رأس المال من المستوى الأول ؛
- يجب أن يكون رأس المال من الشق الأول ٨,٥ ٪ على الأقل من الموجودات المرجحة بالمخاطر. و
- لا يمكن أن يتجاوز رأس المال الثانوي المؤهل ٥٠٪ من رأس المال من الشق الأول.

يتم تقييم مخاطر موجودات الفرع فيما يتعلق بمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل النسبية. تشمل مخاطر الائتمان المخاطر داخل وخارج الميزانية العمومية. تُعرَّف مخاطر السوق بأنها مخاطر الخسائر في المواقف داخل وخارج الميزانية العمومية الناشئة عن تحركات أسعار السوق، وتشمل مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر التعرض لحقوق الملكية ومخاطر السلع الأساسية. يتم تعريف مخاطر التشغيل على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عمليات أو أشخاص أو أنظمة داخلية غير كافية أو غير صائبة أو من أحداث خارجية.

تتم مراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال التنظيمي بانتظام من خلال إدارة الفرع، باستخدام أساليب تستند إلى المبادئ التوجيهية التي وضعتها لجنة بازل والمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

٢٤- إدارة رأس المال (تتمة)

رأس المال التنظيمي (تتمة)

رأس المال التنظيمي (تتمة)

لم يتم إجراء أي تغييرات على الأهداف والسياسات والعمليات من العام السابق. ومع ذلك، فهي قيد المراجعة المستمرة من قبل الإدارة. خلال السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و ٢٠١٨، تقيد الفرع بشكل كلي بجميع متطلبات رأس المال المفروضة خارجيًا.

خلال السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و ٢٠١٨، تعين على جميع البنوك العاملة في الإمارات العربية المتحدة الاحتفاظ بنسبة كفاية رأس المال عند ١٣ ٪ و ١٢,٣٧٥ ٪ بما في ذلك مصدات الحفاظ على رأس المال على التوالي. يقوم البنك بحساب نسب بازل ٣ والإبلاغ عنها وفقًا لإرشادات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

فيما يلي معدل كفاية رأس المال بموجب بازل ٣ وفقًا لإرشادات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة:

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
الشق الأول لحقوق الملكية العادية		
رأس المال المحدد	**٦٢,٥٢٩**	٦٢,٠٩٦
الأرباح المحتجزة	**١٢,٣١٤**	٥,٨٩٨
الاحتياطي المؤهل	**٢,١٩٠**	١,٧٧٨
ترحيل أرباح متوقعة / مقترحة*	**(٤,٢٢٤)**	(٤,٠٥٢)
يطرح: خصومات تنظيمية	**-**	-
مجموع الشق الأول لحقوق الملكية العادية	**٧٢,٨٠٩**	٦٥,٧٢٠
رأس المال من الشق الثاني		
مخصص انخفاض القيمة الجماعي	**٢,٦٩٥**	٢,٠٤٨
مجموع قاعدة رأس المال	**٧٥,٥٠٤**	٦٧,٧٦٨
الموجودات المرجحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	**٢١٥,٥٩٩**	١٦٥,٣٤٠
المخاطر التشغيلية	**٣٢,١٣٣**	١٣,٥٥٦
مخاطر السوق	**٧٥٥**	٢٣١
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	**٢٤٨,٤٨٧**	١٧٩,١٢٧
مجموع معدل رأس المال - %	**%٣٠,٣٩**	%٣٧,٨٣
معدل الشق الأول لحقوق الملكية العادية - %	**%٢٩,٣٠**	%٣٦,٦٩

* في ١٧ يناير ٢٠١٨، أصدر المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة معايير وإرشادات بشأن رأس المال لبازل ٣. وبناءً على هذه الإرشادات، يتعين على البنوك أن تقتطع توزيعات الأرباح المقترحة من الأرباح المحتجزة أثناء حساب معدل كفاية رأس المال. ووفقًا لذلك، يتم حساب نسبة كفاية رأس المال للسنة بعد الأخذ بعين الاعتبار تأثير توزيعات الأرباح المقترحة للسنة.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تتمة)

٢٥- إدارة المخاطر المالية

أنشأ الفرع هيكلًا قويًا لإدارة المخاطر مدعمًا بتبني بعض الممارسات في مجال إدارة المخاطر سعيًا نحو إدارة ومراقبة المخاطر التالية التي يتعرض لها في إطار عملياته اليومية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر أسعار الفائدة
- مخاطر تشغيلية

يتحمل المركز الرئيسي المسؤولية الكلية للإشراف على إطار إدارة المخاطر. وفي هذا الصدد، فقد وضع المركز الرئيسي بجانب لجان الإدارة الرئيسية سياسات وإجراءات مفصلة بغية ضمان الالتزام السياسات المتفق عليها والرقابة الحثيثة لمختلف المخاطر التي يتعرض لها الفرع.

تعمل لجنة الائتمان ولجنة الإدارة بتفويض من المركز الرئيسي على رسم حدود مخاطر الفرع الكلية مع مراقبتها.

وتتحمل اللجان مسؤولية تطوير سياسات مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات. وقد فُوض المدراء أصحاب الخبرة العالية والتدريبات المتقدمة ضمن إطار إدارة المخاطر بصلاحية اعتماد معاملات مخاطر الائتمان ومراقبة مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

إدارة مخاطر الائتمان

تقوم اللجنة التنفيذية بالفرع بمراجعة وتصديق السياسات المتعلقة بالإئتمان. ويتم الموافقة على جميع حدود الإئتمان وذلك بموجب السياسة الإئتمانية للفرع. علاوة على ذلك، فإن القروض مضمونة، قدر الإمكان، بأنواع رهونات مقبولة وذلك لمقابلة مخاطر الإئتمان. ويعمل الفرع كذلك على الحد من المخاطر بتوزيع موجوداته على قطاعات إقتصادية.

يدير قسم إدارة الائتمان ويقوم بمراقبة جميع التسهيلات الإئتمانية، ويتم إجراء مراجعة دورية من قبل فرق فحص الائتمان التابعة للتدقيق والمراجعة والمطابقة. ويتم تصنيف مخاطر التسهيلات بناءً على المقاييس المبينة في دليل سياسات الإئتمان.

إن اللجنة التنفيذية هي المسؤولة عن وضع السياسة الإئتمانية للفرع، كما تقوم بوضع حدود للقطاعات الصناعية وتوافق على الإستثناءات للسياسات وتجري مراجعة دورية للمحافظ للتحقق من جودتها. تخضع جميع طلبات الإئتمان للإقراض التجاري والمؤسسات لسياسات الفرع الإئتمانية ولمعايير التعهدات وحدود القطاعات (إن وجدت) والمتطلبات القانونية المطبقة من حين لآخر. ولا يقوم الفرع بإقراض شركات تعمل في قطاعات يعتبرها الفرع أنها ذات صفات خطرة، وعند الحاجة لمعرفة متخصصة لقطاع معين. بالإضافة إلى ذلك، يضع الفرع حدود إئتمان لجميع العملاء بناءً على ملائتهم المالية.

ويشترط في جميع التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من الفرع الحصول على موافقة مسبقة بموجب تفويض الصلاحيات من المركز الرئيسي.

سياسة مراجعة الإئتمان وتصنيف القروض

يُخضع فريق مراجعة الإئتمان التابع للفرع مخاطر موجودات الفرع لعملية تقييم مستقل بصورة منتظمة وفقا لتوجهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والسياسات الداخلية للفروع للتعرف المبكر على المشاكل التنفيذية المحتملة. يقوم القسم بالتأكد من تصنيفات المخاطر لكل العملاء التجاريين، تقييم لمخاطر المحفظة الإئتمانية حسب المنتج وقطاعات الأفراد، كما يقوم القسم بمراقبة وجود الموافقات حسب سياسات الإئتمان والتوجهات والإجراءات المتبعة في الفرع.

عندما يتأخر سداد الإئتمان لفترة ٩٠ يوم أو أكثر يتم تعليق الفوائد ولا تضاف إلى الدخل. إن المخصصات الفردية المحددة لإنخفاض قيمة الموجودات المصنفة يتم تكوينها بناءً على إمكانية تحصيل الرصيد القائم والتصنيف الإئتماني للموجودات.

يقيم الفرع، بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي يتبناها، الحاجة إلى أي خسائر في القيمة والناتجة عن محفظة القروض من خلال إحتساب صافي القيمة الحالية للتدفق النقدي المتوقع في المستقبل لكل قرض والقدرة على الاسترداد بناءً إما على قيمة الرهونات أو القيمة السوقية للأصل متى كان ذلك السعر متاحًا.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تتمة)

٢٥- إدارة المخاطر المالية (تتمة)
القروض والسُلف منخفضة القيمة

إن القروض والسُلف منخفضة القيمة هي قروض وسلف يحددها الفرع والتي من المحتمل ان تكون جميع التزاماتها الرئيسية والفوائد المترتبة عليها غير قابلة للتحصيل نظراً للترتيبات التعاقدية المتفق عليها للقروض/ السُلف. إن هذه القروض مصنفة كقروض عادية أو تحت المراقبة أو معيارية أو مشكوك في تحصيلها أو خسارة حسب نظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي للفرع.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، فسيقوم البنك بقياس بدل الخسارة على أساس العمر الزمني بدلاً من الخسارة لمدة ١٢ شهرًا.

تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية

من أجل التقليل من مخاطر الائتمان، حصل الفرع على نظام معروف عالميًا لتصنيف المخاطر الداخلية للمدينين والتسهيلات، حيث يعمل هذا النظام على تسهيل تحليل المقترحات الائتمانية من خلال وضع نظام قوي لتصنيف المخاطر، كما يدعم الفرع من الناحية الهيكلية في تقدير عناصر المخاطر المختلفة. يتكون النظام من تصنيف مخاطر المدين في عشرة مستويات من ١ إلى ١٢. يتم تعريف درجات مخاطر الائتمان هذه باستخدام كل من العوامل الكمية والنوعية التي تشير إلى التخلف عن السداد. يقدم الجدول أدناه خريطة لتقديرات مخاطر الائتمان الداخلية للفرع إلى التصنيفات الخارجية.

فئة التصنيف الداخلي	الوصف	التصنيف حسب الوكالة
١	استثنائي	AAA
٢	ممتاز	AA
٣	جيد	A
٤	جيد	BBB
٥	مرضية	BB
٦	مقبول	B
٧	هامشي	-B
٨ و ٩	مراقبة	CCC
١٠ وأقل	موجودات غير عاملة	CC وأقل

تم تصميم درجات مخاطر الائتمان ومعايرتها لتعكس مخاطر التخلف عن السداد مع تدهور مخاطر الائتمان. كما يزيد خطر الائتمان الفرق في خطر التخلف عن التغيير بين الدرجات. يتم تخصيص كل تعرض لدرجة مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي، بناءً على المعلومات المتاحة حول الطرف المقابل. يتم مراقبة جميع التعرضات ويتم تحديث درجة مخاطر الائتمان لتعكس المعلومات الحالية. إجراءات المراقبة المتبعة عامة ومخصصة لنوع التعرض.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تتمة)

٢٥- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية (تتمة)

تُستخدم البيانات التالية عادةً لمراقبة تعرض الفرع:

- سجل المدفوعات، بما في ذلك نسب الدفع وتحليل الأعمار الزمنية؛
- مدى استخدام الحد الممنوح؛
- الموازنات (سواء المطلوبة أو الممنوحة)؛
- التغيرات في الأعمال والأوضاع المالية والاقتصادية؛
- معلومات التصنيف الائتماني المقدمة من وكالات التصنيف الخارجية؛
- بالنسبة لتعرضات البيع بالتجزئة: البيانات الناتجة داخليًا عن سلوك العميل ومقاييس القدرة على دفع التكاليف وما إلى ذلك؛ و
- بالنسبة لتعرضات الشركات: المعلومات التي يتم الحصول عليها عن طريق المراجعة الدورية لملفات العملاء بما في ذلك مراجعة البيانات المالية المدققة وبيانات السوق مثل أسعار مقايضات مخاطر الائتمان أو السندات المدرجة عند توفرها، والتغيرات في القطاع المالي الذي يعمل فيه العميل وما إلى ذلك.

يحلل الفرع جميع البيانات التي تم جمعها باستخدام نماذج إحصائية ويقدر مدى الحياة المتبقية من التعرض والمدى المتوقع للتغير مع مرور الوقت. تشمل العوامل التي تؤخذ في الاعتبار في هذه العملية بيانات الاقتصاد الكلي مثل أسعار النفط ومؤشرات السلع غير النفطية وأسعار المنازل في دولة الإمارات العربية المتحدة والمؤشرات السياحية. يقوم الفرع بإنشاء سيناريو "حالة أساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية من سيناريوهات التنبؤ المحتملة الأخرى. يستخدم الفرع بعد ذلك هذه التنبؤات، والتي تكون مرجحة بالاحتمالات، لضبط تقديراتها للأرقام القياسية.

يستخدم الفرع معايير مختلفة لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل ملحوظ لكل محفظة من الموجودات. المعايير المستخدمة هي كل من التغييرات الكمية والنوعية في احتمالية التعثر.

تضمين المعلومات المستقبلية

يستعين الفرع بالمعلومات المستقبلية المتاحة بدون تكاليف أو جهد عند تقييمها للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وكذلك عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. ويعمل بالفرع خبراء يتسخدمون المعلومات الخارجية والداخلية لتكوين سيناريو "الحالة الأساسية" للتنبؤات المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تصورية من سيناريوهات التنبؤ المحتملة الأخرى. تتضمن المعلومات الخارجية المستخدمة البيانات الاقتصادية والتوقعات التي تنشرها الهيئات الحكومية والسلطات المالية.

يقوم الفرع بتطبيق الاحتمالات على سيناريوهات التنبؤ المحددة. ويُعرف سيناريو الحالة الأساسية بالنتيجة الأكثر احتمالية ويتكون من المعلومات التي تستخدمها المجموعة للتخطيط الاستراتيجي ووضع الموزانة. قام الفرع بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية للمخاطر الائتمانية والخسائر الائتمانية لكل محفظة من محافظ الأدوات المالية، وذلك باستخدام تحليل إحصائي للبيانات التاريخية، وبتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية. لم تُدخِل المجموعة تغييرات في أساليب التقديرات أو الافتراضات الهامة التي تم إجراؤها خلال فترة التقرير.

تم تطوير العلاقات المتوقعة بين المؤشرات الرئيسية ومعدلات التخلف عن السداد والخسائر في مختلف محافظ الموجودات المالية بناءً على تحليل البيانات التاريخية على مدار السنوات الأربع الماضية. كما تم النظر في اعتبارات تطلعية أخرى، مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة، والتضخم، وتأثير أي تغييرات تنظيمية أو تشريعية أو سياسية، ولكن لا يُعتبر أنه لها تأثير مادي، وبالتالي لم يتم إجراء أي تعديل على الخسائر الائتمانية المتوقعة لمثل هذا العوامل. تتم مراجعة ذلك ومراقبته للتأكد من ملاءمته في نهاية كل فترة تقرير.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تتمة)

٢٥- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن المدخلات الرئيسية المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي:

- احتمالية التعثر
- الخسائر بافتراض التعثر؛ و
- التعرضات عند التعثر

إن هذه العناصر مستمدة بشكل عام من نماذج إحصائية مطورة داخليًا استنادًا إلى بياناتنا التاريخية والبيانات المقدمة من المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ويتم تعديلها لتعكس معلومات مستقبلية مرجحة حسب الاحتمالات.

إن احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التعثر في السداد خلال فترة زمنية معينة. وتقدر في وقت معين. يتم حسابها بناءً على نماذج التقييم الإحصائي، ويتم تقييمه باستخدام أدوات تصنيف مصممة خصيصًا لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات. وتعتمد هذه النماذج الإحصائية على بيانات السوق، بالإضافة إلى البيانات الداخلية التي تشمل العوامل الكمية والنوعية. يتم تقدير إحتمالية التعثر بعد الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات التعاقدية للتعرضات ومعدلات الدفع المسبق المقدرة.

تمثل الخسارة بافتراض التعثر تقدير للخسائر الناتجة عن التعثر في السداد، وتستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقعها الممول، مع الأخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية من أي ضمانات. إن نماذج الخسارة بافتراض التعثر للموجودات المضمونة تأخذ في الاعتبار توقعات تقييم الضمانات المستقبلية مع مراعاة خصومات البيع، والوقت اللازم لتحقيق الضمانات، والضمانات المتبادلة، وأسبقية المطالبة، وتكلفة تحقيق الضمانات ومعدلات الاسترداد (أي الخروج من حالة عدم الأداء). تعتمد نماذج الخسارة بافتراض التعثر للموجودات غير المضمونة على وقت الاسترداد ومعدلات الاسترداد وأسبقية المطالبات. يتم الإحتساب بناءً على أساس تدفق نقدي مخصوم، حيث يتم خصم التدفقات النقدية من معدل الفائدة الفعلي الأصلي للتمويل.

تمثل التعرضات عند التعثر التعرضات المتوقعة في حالة حدوث تقصير. يستمد الفرع التعرضات عند التعثر من التعرضات الحالية للطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرضات عند التعثر لبنود الميزانية العمومية هي إجمالي قيمتها الدفترية بينما يتم تقدير بنود خارج الميزانية العمومية مثل خطابات الاعتماد والضمانات المالية والالتزامات المالية العامة غير القابلة للإلغاء عن طريق تطبيق عوامل تحويل الائتمان على التعرضات الملتزم بها.

يستند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى احتمال خسارة المتوسط المرجح لخسارة الائتمان. ونتيجة لذلك، يجب أن يكون قياس بدل الخسارة هو نفسه بغض النظر عما إذا كان يتم قياسه على أساس فردي أو جماعي (على الرغم من أن القياس على أساس جماعي أكثر عملية بالنسبة إلى حافظات كبيرة من العناصر). فيما يتعلق بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، قد يكون من الضروري إجراء التقييم على أساس جماعي كما هو موضح أدناه.

التجميع بناءً على عوامل مخاطر مشتركة

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي، يتم تصنيف الأدوات المالية بناءً على خصائص المخاطر المشتركة، مثل:

- نوع الأداة؛
- درجة مخاطر الائتمان؛
- نوع الضمانات؛

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تتمة)

٢٥- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

تتم مراجعة التصنيفات بشكل منتظم للتأكد من أن كل مجموعة تتكون من التعرضات المتماثلة.

تُنظم سياسات لفرع عملية تحديد الضمانات المستحقة بما في ذلك وسائل الحماية الائتمانية التي يتم أخذها بالاعتبار لتخفيف مخاطر الائتمان وتشمل الحد الأدنى للمتطلبات التشغيلية الضرورية لكل ضمان يُستخدم كوسيلة لتخفيف مخاطر الائتمان. إن غالبية الضمانات لدى الفرع تشمل رهن العقارات والاستثمارات والسيارات والودائع المرهونة.

يتم تقييم الضمانات على فترات دورية تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة تبعاً لنوع الضمان. وفيما يتعلق تحديداً بالعقارات المرهونة، يتم وضع إطار لتقييم العقارات بما يضمن توفر السياسات والإجراءات التي تكفل إجراء عملية تقييم فعالة وسليمة للعقارات المرهونة والأنشطة الأخرى ذات الصلة المتعلقة بتوضيح ومتابعة وإدارة تقييم العقارات المرهونة.

المخاطر المتعلقة بالالتزامات المتعلقة بالائتمان

يوفر الفرع لعملائه الضمانات وخطابات الاعتماد التي تتطلب أن يقوم الفرع بالدفع في حال إخفاق العميل في الوفاء بالتزامات معينة تجاه أطراف أخرى. تعرض هذه الأدوات الفرع لخطر مماثل لتمويل الموجودات واستثمارها ويتم مراقبتها بواسطة نفس عمليات المراقبة والسياسات.

قروض مستحقة لكن ليست منخفضة القيمة

إن القروض والسُلف التي تكون فيها فوائد أو دفعات رئيسية متفق عليها وقد استحقت ولم تدفع بعد ولكن يعتقد الفرع بأن انخفاض القيمة هو غير مناسب على أساس مستوى الضمانات المتوفرة و/أو مرحلة تحصيل المبالغ المدينة للفرع.

سياسة الحذف

يحذف الفرع القرض (وأي مخصصات متعلقة بخسائر الانخفاض في القيمة) عندما تقوم إدارة إئتمان الفرع بتحديد القروض غير القابلة للتحصيل بشكل كامل أو جزئي. إن هذا التحديد يتم بعد الأخذ بعين الإعتبار المعلومات مثل ظهور تغييرات جوهرية في الوضع المالي للمقترض حيث من الممكن عدم تمكن المقترض من الالتزام بتسديد الالتزام بالكامل، أو أن تكون المتحصلات غير كافية لتغطية المخاطر الكلية. بالنسبة لأرصدة القروض العادية الصغيرة، تعتمد قرارات ما سيتم تحميله على حالة المنتج المحدد المستحق.

يحتفظ الفرع بضمانات مقابل القروض والسلف للعملاء على شكل مبالغ نقدية ورهونات أو حجوزات على عقارات أو أي ضمانات أخرى. ترتكز تقديرات القيمة العادلة على قيمة الضمانات التي يتم تقييمها وقت الاقتراض وتتم مراقبتها بعد ذلك بصورة دورية. بشكل عام، لا يتم الاحتفاظ بضمانات مقابل المبالغ المطلوبة من البنوك.

فيما يلي القيمة العادلة للضمانات مقابل القروض والسلف للعملاء:

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
ممتلكات (إيضاح ٧)	**١١,٦٣٥**	١٤,٥١٠
	١١,٦٣٥	١٤,٥١٠

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تتمة)

٢٥- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة بالصعوبات التي قد يواجهها الفرع للإيفاء بالتزاماته ذات الصلة بالمطلوبات المالية. وتنطوي تلك المخاطر على المخاطر من عدم القدرة على تمويل الموجودات في تواريخ الاستحقاق المناسبة وبالمعدلات المناسبة وعدم القدرة على تسييل أصل ما بسعر معقول وضمن إطار زمني مناسب بالإضافة إلى عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات عندما تستحق. وقد تنشأ مخاطر السيولة من تقلبات السوق أو تخفيض التصنيفات الائتمانية مما قد يؤدي إلى تلاشي بعض مصادر التمويل.

إدارة مخاطر السيولة

يرمي المنهج الذي يتبناه الفرع بشأن إدارة السيولة للتأكد من احتفاظ الفرع على الدوام بسيولة كافية لمقابلة إلتزاماته عند حلول إستحقاقها وذلك خلال الأوضاع العادية والإجهادية وذلك بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو أضرار محتملة لسمعة الفرع.

يتسلم قسم الخزينة معلومات من وحدات العمل الأخرى بخصوص ملخصات السيولة للموجودات والمطلوبات المالية وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناتجة عن وحدات الأعمال الأخرى. ويحتفظ قسم الخزينة بمحفظة موجودات مسيلة قصيرة الأجل، ناتجة على الأرجح من القروض والسلف للبنوك وغيرها من التسهيلات الداخلية البنكية الأخرى، وذلك للتأكد من توافر السيولة بالفرع.

تتم مراجعة الوضع اليومي للسيولة ويتم القيام بخصومات سيولة إجهادية بشكل منتظم وذلك تحت سيناريوهات متنوعة تغطي كلًا من أوضاع السوق العادية والإجهادية. إن جميع سياسات وإجراءات السيولة تخضع لمراجعة وموافقة المركز الرئيسي. وتتم مراجعة تقارير أوضاع السيولة يوميًا. ويتم مراجعة تقرير ملخص يضم أية إستثناءات والخطوات التصحيحية يوميًا.

تتمثل أبرز الإجراءات التي يستعين بها الفرع لإدارة مخاطر السيولة في طريقة نسبة صافي الموجودات السائلة مقابل إيداعات العملاء. لهذا الغرض يتم اعتبار صافي الموجودات السائلة كنقد وما يعادله وسندات استثمارية مدينة لأي سوق نشط ولديه سيولة مخصوماً منها الإيداعات البنكية، السندات المدينة المصدرة، القروض الأخرى والالتزامات التي تستحق خلال الشهر القادم. يتم استخدام طريقة احتساب مشابهة ولكن ليست مطابقة لقياس مدى التزام الفرع مع ضوابط السيولة. إن المؤشرات الأخرى التي يتم مراقبتها عن قرب بشكل منتظم تعتبر نسبة السلف مقابل الإيداعات، استخدام الأموال لعمل توازن للمصادر وفحص مستوى ضغط السيولة المالية لمواجهة سحب غير متوقع للمطلوبات.

٢٥- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

كان استحقاق الموجودات والمطلوبات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ كما يلي:

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ – ٦ أشهر ألف درهم	٦ – ١٢ شهر ألف درهم	أكثر من سنة ألف درهم	لا يوجد تاريخ ثابت للاستحقاق ألف درهم	المجموع ألف درهم
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	٥١٧,٨٢٧	-	-	-	-	٥١٧,٨٢٧
ودائع وأرصدة مطلوبة من بنوك	١٩٩,٥٣١	-	-	-	-	١٩٩,٥٣١
قروض وسلف للعملاء	٧١,٠٦٠	٨,٢٢٠	٢,٩٥٦	٣٤,١٣٧	-	١١٦,٣٧٣
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	-	-	-	١٠,٩٨٥	-	١٠,٩٨٥
مطلوب من طرف ذو علاقة	٧,٣٣٢	-	-	-	-	٧,٣٣٢
موجودات أخرى	٨١٦	-	-	١٣٠	-	٩٤٦
المجموع	**٧٩٦,٥٦٦**	**٨,٢٢٠**	**٢,٩٥٦**	**٤٥,٢٥٢**	**-**	**٨٥٢,٩٩٤**
المطلوبات						
ودائع العملاء	٧٥٧,٦٦٧	٢,٠٩٧	١,٣٧٠	٣٣٢	-	٧٦١,٤٦٦
مطلوب لأطراف ذات علاقة	٩,٢٢٧	-	-	-	-	٩,٢٢٧
مطلوبات أخرى	٤,١٢٢	-	-	١٧٩	-	٤,٣٠١
ودائع وأرصدة مطلوبة لبنك	١٢٠	-	-	-	-	١٢٠
المجموع	**٧٧١,١٣٦**	**٢,٠٩٧**	**١,٣٧٠**	**٥١١**	**-**	**٧٧٥,١١٤**
فجوة السيولة	**٢٥,٤٣٠**	**٦,١٢٣**	**١,٥٨٦**	**٤٤,٧٤١**	**-**	**٧٧,٨٨٠**

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تتمة)

٢٥- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

كان استحقاق الموجودات والمطلوبات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ كما يلي:

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ – ٦ أشهر ألف درهم	٦ – ١٢ شهر ألف درهم	أكثر من سنة ألف درهم	لا يوجد تاريخ ثابت للاستحقاق ألف درهم	المجموع ألف درهم
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	٢١٤,٦٧٦	-	-	-	-	٢١٤,٦٧٦
ودائع وأرصدة مطلوبة من بنوك	٢٤٢,٩٩١	-	-	-	-	٢٤٢,٩٩١
قروض وسلف للعملاء	٢٠,٧٢٤	٢٣,٣٠٤	٦,٥١٧	٣٦,٦٤٩	-	٨٧,١٩٤
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	-	٦,٥٢٨	٣,٦١٤	-	-	١٠,١٤٢
مطلوب من طرف ذو علاقة	١٢	-	-	-	-	١٢
موجودات أخرى	٧١٢	-	-	١٣٩	-	٨٥١
المجموع	٤٧٩,١١٥	٢٩,٨٣٢	١٠,١٣١	٣٦,٧٨٨	-	٥٥٥,٨٦٦
المطلوبات						
ودائع العملاء	٤١٧,٤٩١	-	٣٤,٨٤٣	-	٢٢,٨٤٢	٤٧٥,١٧٦
مطلوب لأطراف ذات علاقة	٨,١٧٣	-	-	-	-	٨,١٧٣
مطلوبات أخرى	٣,٠٣١	-	-	١٤٧	-	٣,١٧٨
ودائع وأرصدة مطلوبة لبنك	٢٩٣	-	-	-	-	٢٩٣
المجموع	٤٢٨,٩٨٨	-	٣٤,٨٤٣	١٤٧	٢٢,٨٤٢	٤٨٦,٨٢٠
فجوة السيولة	٥٠,١٢٧	٢٩,٨٣٢	(٢٤,٧١٢)	٣٦,٦٤١	(٢٢,٨٤٢)	٦٩,٠٤٦

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تتمة)

٢٥- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي المخاطر التي تشير إلى أن القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية سوف تتذبذب على خلفية التغيرات التي تشهدها المتغيرات السوقية مثل نسب الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار أسهم الملكية.

ولا يحمل الفرع مخاطر سوقية بدرجة عالية ويعمل باستمرار على مراقبتها. تُدار أسعار صرف العملات الأجنبية إدارة مناسبة من جانب الفرع.

إدارة مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من الاحتمالية من أن أسعار الفائدة سوف تؤثر على قيمة الأدوات المالية. ويتعرض الفرع لمخاطر أسعار الفائدة على إثر عدم التوافق أو الفجوات في قيم الموجودات أو المطلوبات.

تستعين الفروع بأدوات مراقبة تمكنه من مراقبة حساسية أسعار الفائدة بشكل دوري، حيث يتم تحليل ومراقبة النتائج من قبل لجنة الإدارة الداخلية. ونظرًا لأسعار الصرف المعومة التي تعرض بها جزء من موجودات الفرع ومطلوباته، فيتم إعادة تسعير الودائع والقروض بشكل عام بالتماثل بما يوفر تحوطًا عامًا، وهو ما يعمل على تقليل التعرض لأسعار الفائدة. وعلاوة على ذلك، يترتب على إعادة تسعير أغلب موجودات الفرع ومطلوباته خلال سنة واحدة الحد من مخاطر أسعار الفائدة بشكل إضافي. تتضمن الفقرات التالية تفاصيل حول حساسية إمكانية التغير الممكن في أسعار الفائدة، مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها، في بيان الدخل الشامل للفرع أو حقوق الملكية. وتعبر حساسية الدخل عن تأثير التغيرات المحتملة في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفائدة لسنة واحدة بناءً على سعر الصرف المعوم للموجودات المالية والمطلوبات المالية غير المتداولة المحتجزة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بما في ذلك تأثير أدوات التحوط. تم تحليل حساسية حقوق الملكية وفق استحقاق الأصل أو المقايضة. وتتم مراقبة جميع التعرضات الدفترية البنكية وتحليلها وفق تركزات العملات والحساسيات مع عرض الحساسيات ذات الصلة بالمليون درهم.

من الممكن أن يسجل أثر الحركة المفاجئة بنسبة ١٪ في سعر الفائدة القياسي على صافي الدخل خلال فترة ١٢ شهرًا كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ انخفاضًا في صافي الدخل بنسبة ٥٩,٦٪ (في حالة انخفاض سعر الفائدة) وكان يمكن أن يسجل زيادة في صافي الدخل بنسبة ٥٩,٦٪ (في حالة زيادة سعر الفائدة) على التوالي (٢٠١٨: أثر الحركة المفاجئة بنسبة ١٪ في سعر الفائدة القياسي على صافي الدخل خلال فترة ١٢ شهرًا كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ كان يمكن أن يسجل انخفاضًا في صافي الدخل بنسبة ٥٨,٨٪ (في حالة انخفاض سعر الفائدة) وكان من الممكن أن يكون هناك زيادة في صافي الدخل بنسبة ٥٨,٨٪ (في حالة زيادة سعر الفائدة) على التوالي.

بلغت نسبة أسعار الفائدة الفعلية على القروض والسلف ٤,٩% (٢٠١٨: ٥,٨٠%) وعلى ودائع العملاء بنسبة ٠,١٢% (٢٠١٨: ٠,١١%) سنويًا.

٢٥- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

إدارة مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

يتعرض الفرع لمخاطر مختلفة مرتبطة بآثار التقلبات في مستويات أسعار الفائدة السائدة في السوق على مركزه المالي وتدفقاته النقدية. يوضح الجدول التالي مركز حساسية أسعار الفائدة وموقف فجوة سعر الفائدة بناءً على ترتيب إعادة التسعير التعاقدي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

الفجوة في حساسية أسعار الفائدة:

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ – ٦ أشهر ألف درهم	٦ – ١٢ شهر ألف درهم	أكثر من سنة ألف درهم	خالية من حساسية الفائدة ألف درهم	المجموع ألف درهم
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	١٥٠,٠٠٠	-	-	-	٣٦٧,٨٢٧	٥١٧,٨٢٧
ودائع وأرصدة مطلوبة من بنوك	١٩٩,٥٣١	-	-	-	-	١٩٩,٥٣١
قروض وسلف للعملاء	٧١,٠٦٠	٨,٢٢٠	٢,٩٥٦	٣٤,١٣٧	-	١١٦,٣٧٣
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	-	-	-	١٠,٩٨٥	-	١٠,٩٨٥
مطلوب من طرف ذو علاقة	٧,٣٣٢	-	-	-	-	٧,٣٣٢
موجودات أخرى	-	-	-	-	٩٤٦	٩٤٦
المجموع	**٤٢٧,٩٢٣**	**٨,٢٢٠**	**٢,٩٥٦**	**٤٥,١٢٢**	**٣٦٨,٧٧٣**	**٨٥٢,٩٩٤**
المطلوبات وحقوق الملكية						
ودائع العملاء	٦٨,٨٤٥	٢,٠٩٧	١,٣٧٠	٣٣٢	٦٨٨,٨٢٢	٧٦١,٤٦٦
مطلوب لأطراف ذات علاقة	٩,٢٢٧	-	-	-	-	٩,٢٢٧
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	٤,٣٠١	٤,٣٠١
ودائع وأرصدة مطلوبة لبنك	١٢٠	-	-	-	-	١٢٠
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**٧٨,١٩٢**	**٢,٠٩٧**	**١,٣٧٠**	**٣٣٢**	**٦٩٣,١٢٣**	**٧٧٥,١١٤**
فجوة حساسية أسعار الفائدة	**٣٤٩,٧٣١**	**٦,١٢٣**	**١,٥٨٦**	**٤٤,٧٩٠**	**(٣٢٤,٣٥٠)**	**٧٧,٨٨٠**
فجوة حساسية أسعار الفائدة المتراكمة	**٣٤٩,٧٣١**	**٣٥٥,٨٥٤**	**٣٥٧,٤٤٠**	**٤٠٢,٢٣٠**	**٧٧,٨٨٠**	

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تتمة)

٢٥- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

إدارة مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

الفجوة في حساسية أسعار الفائدة (تتمة)

يوضح الجدول التالي مركز حساسية أسعار الفائدة وموقف فجوة سعر الفائدة بناءً على ترتيب إعادة التسعير التعاقدي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

	أقل من ٣ أشهر	٣ – ٦ أشهر	٦ – ١٢ شهر	أكثر من سنة	خالية من حساسية الفائدة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	١١٠,٠٠٠	-	-	-	١٠٤,٦٧٦	٢١٤,٦٧٦
ودائع وأرصدة مطلوبة من بنوك	٢٤٢,٩٩١	-	-	-	-	٢٤٢,٩٩١
قروض وسلف للعملاء	٢٠,٧٢٤	٢٣,٣٠٤	٦,٥١٧	٣٦,٦٤٩	-	٨٧,١٩٤
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	-	٦,٥٢٨	٣,٦١٤	-	-	١٠,١٤٢
مطلوب من طرف ذو علاقة	١٢	-	-	-	-	١٢
موجودات أخرى	-	-	-	-	٨٥١	٨٥١
المجموع	٣٧٣,٧٢٧	٢٩,٨٣٢	١٠,١٣١	٣٦,٦٤٩	١٠٥,٥٢٧	٥٥٥,٨٦٦
المطلوبات وحقوق الملكية						
ودائع العملاء	٢٢,٨٤٢	-	٣٤,٨٤٣	-	٤١٧,٤٩١	٤٧٥,١٧٦
مطلوب لأطراف ذات علاقة	٨,١٧٣	-	-	-	-	٨,١٧٣
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	٣,١٧٨	٣,١٧٨
ودائع وأرصدة مطلوبة لبنك	٢٩٣	-	-	-	-	٢٩٣
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٣١,٣٠٨	-	٣٤,٨٤٣	-	٤٢٠,٦٦٩	٤٨٦,٨٢٠
فجوة حساسية أسعار الفائدة	٣٤٢,٤١٩	٢٩,٨٣٢	(٢٤,٧١٢)	٣٦,٦٤٩	(٣١٥,١٤٢)	٦٩,٠٤٦
فجوة حساسية أسعار الفائدة المتراكمة	٣٤٢,٤١٩	٣٧٢,٢٥١	٣٤٧,٥٣٩	٣٨٤,١٨٨	٦٩,٠٤٦	

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تتمة)

٢٥- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

إدارة مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات خطر التغير في قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات التي تطرأ على أسعار صرف العملات الأجنبية. ولقد وضع المركز الرئيسي حدودًا على المراكز بشأن العملات، والتي يتم مراقبتها يوميًا، مع اعتماد استراتيجيات تحوط لضمان بقاء المراكز ضمن الحدود الموضوعة.

تُمول موجودات الفرع بالإجمال بنفس عملة المعاملات التي أُنجزت بها بغية الحد من التعرض لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. ويقوم الفرع بإدارة تعرضه لتأثيرات التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية السائدة على مركزه المالي وتدفقاته النقدية. ويضع المركز الرئيسي قيودًا على مستويات التعرض بالعملة وفي المجمل يضع قيودًا للمراكز الليلية واليومية والتي يتم مراقبتها يوم بيوم. إن سعر صرف الدرهم الإماراتي مقابل الدولار الأمريكي ثابت وهو ما يؤدي إلى تعرض الفرع لمخاطر العملات بنسبة محدودة.

لم يكن لدى الفرع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و٢٠١٨ أي تعرض جوهري لأسعار صرف العملات الأجنبية.

٢٦- القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم قبضه لبيع أحد الموجودات أو دفعه لتحويل أحد المطلوبات في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عما إذا كان هذا السعر يمكن ملاحظته مباشرة أو تقديره باستخدام تقنية تقييم أخرى. عند تقدير القيمة العادلة للأصل أو المطلوب، يأخذ الفرع بالاعتبار الفرع خصائص الموجودات أو المطلوبات إذا أخذ المشاركون في السوق هذه الخصائص في الاعتبار عند تسعير الموجودات أو المطلوبات في تاريخ القياس.

بالإضافة إلى ذلك، لأغراض إعداد التقارير المالية، يتم تصنيف قياسات القيمة العادلة إلى المستوى ١ أو ٢ أو ٣ على أساس درجة ملاءمة مدخلات قياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات في قياس القيمة العادلة بالكامل، والتي يتم تحديدها على النحو التالي:

- مدخلات المستوى ١ هي أسعار معلنة (غير معدلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس
- مدخلات المستوى ٢ وهي، غير الأسعار المعلنة المتضمنة بالمستوى ١، مدخلات قابلة للملاحظة للموجودات أو المطلوبات إما ملاحظة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
- مدخلات المستوى ٣ وهي مدخلات غير قابلة للملاحظة للموجودات أو المطلوبات.

أساليب التقييم والقياسات المطبقة لأغراض قياس القيمة العادلة

تحدد القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية كما يلي:

- يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية التي لها شروط وأحكام قياسية والمتداولة في أسواق نشطة تتسم بالسيولة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. و
- يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى وفقًا لنماذج التسعير المقبولة بشكل عام استنادًا إلى تحليل التدفقات النقدية المخصومة باستخدام الأسعار المستمدة من معاملات السوق المتداولة التي يمكن ملاحظتها وعروض الأسعار لدى المتعامل لأدوات مماثلة.

٢٦- القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

القيمة العادلة للموجودات المالية للفرع والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة على أساس متكرر

يتم قياس بعض الموجودات المالية للفرع بالتكلفة المطفأة في نهاية فترة التقرير. باستثناء ما هو مفصل في الجدول التالي، ترى الإدارة أن القيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في البيانات المالية تقارب قيمها العادلة.

	القيمة الدفترية	القيمة العادلة			
		المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠١٩					
الموجودات المالية					
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	**١٠,٩٨٥**	**١١,٦٣١**	**-**	**-**	**١١,٦٣١**
٢٠١٨					
الموجودات المالية					
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	١٠,١٤٢	١٠,١٤٢	-	-	١٠,١٤٢

لم تتم أية تحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢ خلال السنة.

٢٧- مخصص انخفاض القيمة

(أ) فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة حسب فئة الأصل المالي:

	الرصيد الافتتاحي	صافي المصاريف خلال السنة	الرصيد الختامي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
ودائع وأرصدة مطلوبة للبنوك	**٤٦**	**١٣٢**	**١٧٨**
قروض وسلف للعملاء	**١,٦٤٩**	**(٤٢٣)**	**١,٢٢٦**
مطلوب لطرف ذو علاقة	**-**	**٢٥**	**٢٥**
استثمارات متحجزة بالتكلفة المطفأة	**٢٠٦**	**٢٣٤**	**٤٤٠**
تعهدات وضمانات مالية	**١٤٧**	**٣٢**	**١٧٩**
المجموع	**٢,٠٤٨**	**-**	**٢,٠٤٨**

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	الرصيد الافتتاحي معاد عرضه	صافي المصاريف خلال السنة	الرصيد الختامي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
ودائع وأرصدة مطلوبة للبنوك	١٤١	(٩٥)	٤٦
قروض وسلف للعملاء	١,١٠١	٥٤٨	١,٦٤٩
استثمارات متحجزة بالتكلفة المطفأة	١٧٩	٢٧	٢٠٦
تعهدات وضمانات مالية	١١٣	٣٤	١٤٧
المجموع	١,٥٣٤	٥١٤	٢,٠٤٨

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تتمة)

٢٧- مخصص انخفاض القيمة (تتمة)

(ب) تخصيص مخصص انخفاض القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
ودائع وأرصدة مطلوبة للبنوك	١٧٨			١٧٨
استثمارات متحجزة بالتكلفة المطفأة	١,٢٢٦	-	-	١,٢٢٦
مطلوب من طرف ذو علاقة	٢٥			٢٥
تعهدات وضمانات مالية	٤٤٠	-	-	٤٤٠
قروض وسلف للعملاء	١٧٩	-	-	١٧٩
المجموع	٢,٠٤٨	-	-	٢,٠٤٨

تخصيص مخصص انخفاض القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
ودائع وأرصدة مطلوبة للبنوك	٤٦			٤٦
قروض وسلف للعملاء	١,٦٤٩	-	-	١,٦٤٩
استثمارات متحجزة بالتكلفة المطفأة	٢٠٦	-	-	٢٠٦
تعهدات وضمانات مالية	١٤٧	-	-	١٤٧
المجموع	٢,٠٤٨	-	-	٢,٠٤٨

٢٨- الترحيل المقترح للأرباح

اقترح المدير الإقليمي – إم سي بي فرع الإمارات بترحيل الأرباح بقيمة ٤,٢ مليون درهم شريطة موافقة المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

٢٩- الأرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض الأرقام المقارنة لتتماشى مع العرض المعمول به في هذه البيانات المالية، ولا يعد تأثير ذلك أمرًا جوهريًا.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تتمة)

٣٠- أحداث بعد تاريخ التقرير

لقد تم الإعلان عن وجود فيروس كورونا المستجد (كوفيد -١٩) في أوائل عام ٢٠٢٠. وقد أسفر تفشى الفيروس عبر بر الصين الرئيسي ومنه إلى دول العالم بعد ذلك عن تعطيل قطاعات الأعمال وبالتالي تداعيات سلبية على الأنشطة الاقتصادية. ويرى الفرع أن تفشي هذا الفيروس يعد حدثًا غير موجب للتعديل بعد تاريخ التقرير ولم يقم بإجراء أية تعديلات على البيانات المالية على إثر هذا الأمر. وحيث أن نتيجة هذا الحدث غير معروفة ، فلا يمكن التنبؤ بتأثيره على الفرع بشكل معقول في تاريخ إصدار هذه البيانات المالية. سيتم تضمين تأثير فيروس كوفيد -١٩على الفرع في تحديد تقديرات مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للفرع وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، إن وجد، في عام ٢٠٢٠.

٣١- الموافقة على البيانات المالية

تمت الموافقة على البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ من قبل المدير الإقليمي – إم سي بي فرع الإمارات والتصريح بإصدارها في ٢٣ مارس ٢٠٢٠.